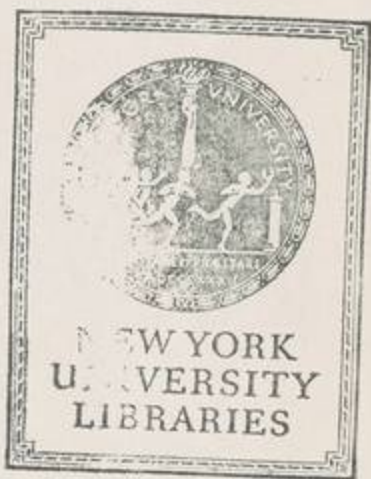


3 1142 00222 4957



GENERAL UNIVERSITY
LIBRARY

DATE DUE

809507	CANCEL	JUN 6 1977	
	CANCEL	JUN 4 1977	



قاجد سعيد

Hasan, 'Abbās

رَأْيٌ

فِي بَعْضِ الْأَصُولِ اللَّغَوِيَّةِ وَالنَّحْوِيَّةِ

/Ra'un fi ba'd al-ūsul al-lughawiyah
wa-al-nahawiyah/

تأليف
Front
عباس حسن

الأستاذ المساعد بكلية دارالعلوم - جامعة فؤاد الأول

N. Y. U. LIBRARIES

١٩٥١ - ١٣٧١

مطبعة العنبر العربي بالقاهرة
إمارة or شارع الزم (المنشور) ٤٤٧٦

Near End

PJ

6075

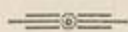
.H3

C-1

IN Y. U. LIBRARIES

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمده أو في الحمد ، وأصلى على أنبيائه ورسله أطيب الصلاة .



وبعد . فقد وصلت الأيام بيني وبين اللغة العربية بأوثق الصلات ، وجرى القدر أن أكون من العاكفين عليها تعليماً وتعلماً ، وأن أقضى السنين الطوال في دراسة علومها ، وقراءة ما جادت به قرائح الأفاضل من أبنائها ، والأعلام المشتغلين بها ؛ فوجدتني أمام مورد لا ينضب ، بل بحر فسيح الجنبات ، بعيد الأعماق ، لا ترى العين له غاية ، ولا ينتهي الفكر فيه إلى مدى .

وقد بدا لي فيما تناولته ظاهر تان غريبتان ؛ لهما أكبر الأثر في حياة اللغة وفروعها ، بالرغم مما بينهما من تعارض واختلاف .

فأما الأولى : فتلك العناية المعجزة التي بذلها الأولون في جمع أصولها ، ولم شتاتها ، واستنباط أحكامها العامة والفرعية ، وحياتها بسياج متين من اليقظة الواعية ، والحيلة الوافية ، والتضحية الغالية ؛ في عصور غلبت فيها الجهالة ، وشاعت الأمية ، وعزت أسباب الاتصال ؛ فضربوا بهذا أحسن الأمثال ، وأبقاها على الدهر . وقهروا التاريخ على الشهادة لهم بالصبر الصابر ، والكدح الدائب ، والفناء في الجلائل ؛ حسنة واثجاراً .

وهل أدل على ذلك من المراجع الموسوعة التي تركوها ،
والكتب المستفيضة التي خلفوها ، والنقائس العلمية والأدبية التي
تموج بها الخزائن ، ودور الكتب ؟ وفي كل سطر من سطورها
آية تنطق بفضلمهم ، وتعترف بنصيبهم الأكمل ؛ من الدقة ، والتحرى ،
والضبط ، والأمانة ، ووفرة التحصيل ؛ وتدل على فهم ثاقب ، وعقل
راجح ، وذكاء لمّاح .

وإن المرء ليقف أمام إحدى الموسوعات ، فيتعاضمه الأمر ،
ويسائل نفسه : أهذا عمل فرد ، أم عمل جماعة ؟ بل إن الشك ليغلبه
في موقفه ، ويدفعه إلى الإلحاف في تساؤله : أهذا عمل جماعة واحدة ؟
إذ كيف تستطيع جماعة أن تتحمل العبء الذي تنوء به الجماعات ،
وتدلل الصعاب التي تستعصى على الطاقة ، وتظهر المعجزات العلمية
في عصور بطلت فيها المعجزات ؟

لكن الجواب لا يلبث أن يفاجئه من تلك الآثار اللغوية
والثقافية الباهرة ، التي تكشف عن أفراد وهبوا أنفسهم للغتهم ،
ووقفوا عليها حياتهم ، وتقربوا إلى الله بخدمتها ؛ فدان لهم البعيد ،
وذلل العصى ، ودخل المحال في مجال الإمكان .

وإنك لتقرأ ثبثاً واحداً بأسماء الكتب التي ألفها منهم لغوى
أو أديب ، أو نحوي ، أو عالم ، في ناحية ما من علومهم ؛ فيستبدبك
العجب والإعجاب معاً ؛ مؤلفات تتجاوز العشرة إلى العشرات ، كل
منها متعدد الأجزاء ، وكل جزء يحوى من الصحف مئات ، فيها من
فريد المسائل ونفيسها ما قد يُعجز المرء عن تعداده ، ويقعده عن مجرد

قراءته . فكيف بتفهمه واستيعابه ؟ بله جمعه ، وتأليفه ، واستخلاص
فروعه ، واستنباط أحكامه .

لست الآن بسميل من تلك الموسوعات ، وحصرها ، وسرد
أسماء المشهور منها ؛ كالآغاني ، والأمالى ، ولسان العرب ، والمخصص
وتاج العروس ، والكتاب لسيبويه ، والمفصل وشروحه ، والشافية
وشروحها : وغير هذا من أمهات المراجع اللغوية ، والأدبية ،
والتحوية ، والبلاغية . . . ولكنى أكتفى بإحالة القارىء إلى مقدمة
« تاج العروس شرح القاموس » ؛ ليرى ويعجب ؛ يرى أسماء
المراجع التى اعتمد عليها المؤلف فى إعداد كتابه . ويعجب أن
يكون للمراجع اللغوية ذلك العدد العديد من الكتب ، ذوات
الأجزاء الكثيرة ، التى يحوى كل جزء منها مئات الصفحات ؛ بالرغم
مما سجله المؤلف فى مقدمته ، من : أنه اهتدى إلى بعض المراجع دون
بعض ، ووقع على القليل دون الكثير . فما عسى أن يكون ما لم يطلع
عليه ، وعدد أجزاءه ، وصحائفه ، وما تحويه سطوره من نصوص ،
وبحوث ، وقواعد ، وأحكام . . . ؟

هذا كتابه « تاج العروس » عشرة أجزاء ضخام ، فى كل جزء
أربعائة صفحة أو يزيد . حوى من مادة اللغة ، وأصولها ، وروافدها
وجداولها - ما لا يقبل لأمثالنا بحصره ، ولا طاقة لكثير من
المعاصرين المثقفين بتصفحه . فما الظن بتدبره ، أو تحصيله ، أو
إعداد مسأله ؟

وهذا كتاب «المخصص» لابن سيده؛ ألفه صاحبه وهو ضرير، سلبته الأيام أكرم حواسه، وأنفس ما يحتاج إليه العلماء الباحثون. ولم يمنعه العمى القهار أن يخرج للناس كتباً جليلاً، منها: «المخصص» في سبعة عشر جزءاً؛ في كل جزء قرابة ثلاثمائة صفحة، بها من أصول اللغة، وخصائصها، ونواحي اتصالها بالحياة - ما جعله قبلة للغويين في العصور المختلفة، ولا سيما عصرنا الزاهي بألوان الحضارة المستحدثة، وأفانين الابتكار المتجدد؛ حيث تشتد الحاجة إلى أسماء لمسمياتها، ودلائل لدلولاتها، وأنى لنا بها إلا عند «المخصص» وأمثاله؛ فمنه العون، وإليه المفزع.

وهذا كتاب «الأغاني»؛ في واحد وعشرين جزءاً، كل منها موسوعة ضخمة، حافلة بفنون الأدب، وطرائف اللغويات، وأعذب الملح، والأخبار... ولا يزال حتى اليوم مورداً صفواً تتزاحم عليه رؤاد الآداب والفنون.

وهذا... وهذا... وهذا... مما لا سبيل إلى حصره، أو الإلمام بموجز وصفه. وجهد العاجز أن يقول: إن علماءنا السابقين - أجزل الله ثوابهم - أخلصوا للفتح، وجاهدوا في ميادينها حق الجهاد، وغادروا دنياهم وقد أبلوا خير البلاء، واستنفدوا وسائل التضحية النزيهة؛ فاستوجبوا الثناء عليهم، واستخلصوا الدعاء لهم، وسجلوا أسماءهم في صحف الأبرار الخالدين.

والحق أن الدهر جاد بهم في غفوة من غفواته، وأطلعهم

شموس هداية وعرفان . فلما صحا استرد ما منح ، وسلب ما أعطى ،
وتركنا نرتقب منه غفوة جديدة . وها قد طال بنا الترقب ، وامتد
حبس الانتظار ؛ ولم تشرق أمامنا بارقة تبشر بقرب الغاية ،
ودنو المبتغى .

إني لا أرى لأولئك العلماء بيننا أنهاداً ، ولا أعرف لهم في أيامنا
قرناء . اللهم إلا طائفة يسيرة من رجال العلم الحديث في البلاد
الغربية ؛ وهبوا أنفسهم له ، وافتدوه بالنفيسين ؛ وماثلوا علماءنا
القدامى في الصبر ، والدأب ، والتضحية ؛ فكان لهم ما أرادوا ،
وكان للعالم على أيديهم هذه المدينة التي لم تشهدها الأرض من قبل .
ولو أن طائفة من علمائنا السابقين - غفر الله لهم - انقطعت
للدراست الكونية ؛ وأطلقت عقولها وراء الطبيعة ؛ تكشف
أسرارها ، وتستخلص دخالها ، وتستخدم قواها المادية وغير المادية -
لأدرت من ذلك ما أدركه غيرها أو زادت ، ولسأبقت في ميادين
الحضارة فسبقت ، أو لم تتخلف ؛ فقد منحها الله من صادق الرغبة
وعظيم المشاورة ، وساطع الذكاء - ما يكفل ذلك . ولكن الله أراد
غير ما نريد !!

وأما الثانية : فأدران وشوائب خالطت آراء تلك الصفوة
المتأزرة من علمائنا السالفين ، ومازجت موسوعاتهم ، وكتبهم
النفيسة ؛ فشوهت جمالها ، وأساءت إليها وإلى مؤلفيها ، وعوقت
خطا الإصلاح طويلا .

وقد اندست تلك الأدران والشوائب بين الحقائق العلمية النقية
بعمل طوائف مختلفة؛ أهمها طائفتان :

١ - طائفة أحببت لغتها ، وأسرفت في الإخلاص لها ،
وقصرت جهدها على اتخاذ الوسائل لصيانتها ، ولكنها ضلت الطريق
القوم لذلك : فزعمته التمسك بالقديم في غير تسمّح ، والجمود عليه
في غير ملاينة ، والوقوف عنده في غير تصرف واجتهاد ؛ فسذّت
في اللغويات ما سنه قرناؤها في الشرعيات ؛ من إغلاق باب الاجتهاد
وسدّ المنافذ أمام العقل ، وقصره على ظواهر النصوص والألفاظ .
وتحصن هؤلاء بما سموه : السماع الكثير ، والتزموا جانبه لا
يخيدون عنه ؛ فأصاب اللغة وفروعها من تزمتم ما أصاب الشريعة
من أندادهم ؛ ضيق ، وفقر ، وركود ، وعجز عن الحركة الناشطة
التي تسير النهضات المتجددة .

ب - وطائفة اتخذت الفلسفة شعاراً لها ، وتعلقت بالأساليب
الكلامية ، وقضايا المنطق الجدلي ، واستخدمته في البحوث اللغوية
وما يتفرع منها ، والتزمت في تأليفها ، ودراستها ، وسائر صلاتها
العلمية . ولاقت طريقها رواجاً ، وصادفت هوى في نفوس كثيرة ؛
لأنها الطريقة التي شاعت منذ آخر القرن الثاني الهجري وأوائل
الثالث ، أيام تدوين النحو ، وكانت سمة المثقفين .

غير أن أهلها أمعنوا فيها ، وبالغوا حتى حكموا على كثير من الألفاظ
والأساليب الصحيحة بالخطأ ، ونسوا من طول الملازمة والإمعان
أنهم واضعوها ، وأنهم قصدوا بها إلى كشف الحقيقة ، وتلمسها بين
الوقائع المحسوسة ، وتأييدها بالرأى الصائب ، والحجة الساطعة ؛

فالتوى الأمر عليهم ، واختفت الحقيقة التي يبحثون عنها وراء
الجدل الزائف ، كما تختفي الدرة وسط كومة من الأصداف المهشمة .
وتوارى الواقع المدرك ، وراء العلل المتخيلة ، واستحالت الوسيلة
غاية : وانقلب « التعليل » هدفاً موقفاً . وآل أمرهم إلى ما آل إليه
أمر ذلك الفنان البارِع الذى تخيل صورة ذهنية فاتنة ؛ لم يلبث أن
أبرزها فى الوجود حسية قائمة : تسحر العيون ، وتستهوى الأفتدة .
فلما شاهدها ماثلة بين يديه استسلم لسحرها ، وانقلب يعبدها ،
ويتخذها إلهه . ناسياً أنها صنيعته ، وأنها أثر من آثاره ؛ لا تملك له
ضراً ولا نفعاً .

ولا أريد أن أطيل القول المبهم ، ولا أن أرسل الكلام بغير
أدلة . ففى الموضوعات التى سأعرض لها ما يغنى عن الإطالة ،
ويرسل الدليل إثر الدليل على ما كان للطوائف المختلفة ولا سيما
هاتين الطائفتين من أثر سبى فى اللغة وفروعها .
أما الموضوعات التى سأعالجها اليوم فهى :

١ - القياس (وما يتبعه من أحكام الكثرة والقلة أو : الإطراد
والشدوذ) وهو أساسها ، ودعامتها . وبقاها يدور فى فلكها .
ب - التعليل ونتائجه فى النواحي اللغوية والنحوية .
ج - التعريب .

د - الاشتقاق والنحت .

وأعظمُ بها موضوعات تقوم عليها العربية ، وتنزل بين بحوثها
منزلة الأصل الذى تنشعب منه الفروع ، وعنده تتلاقى .

القياس

أصله ، الحاجة إليه ، تطوره

١ - اللغة العربية قديمة الميلاد ، عميقة النشأة ، بدأت حياتها " ضعيفة الإبانة ، عاجزة الأداء ، معدودة الكلمات : شأن اللغات جميعاً .

(١) أطال القدماء الجدل في نشأة اللغات المختلفة ، أتوقيفية هي أم وضعية ، أم خليط من هذا وذاك ؟ ولا تخلو آراؤهم من جد وفكاهة معا . وهي مدونة في كثير من المراجع ، وتراها ملخصة تلخيصاً وافياً في صدر الجزء الأول من كتاب المزهري للسيوطي ، ثم الجزء الأول ص ٣٩ من كتاب الخصائص لابن جني .

ولست أرى رأى التوقيفين في قوله تعالى : (وعلم آدم الأسماء كلها) وأن المراد من الآية أن آدم حين ظهر في الوجود شاهد وأحس من حوله الأشياء التي يموج بها الكون ، وتضطرم بها النفس ، ولم يعرف أسماء ما يرى ويحس ؛ فعلبه الله (بالقوة أو بالفعل) أسماء جميع المسميات ، لا فرق في ذلك بين ما يحيط به عن قرب ، أو بعد ، ولا بين ما هو قائم في عصره ، وما سيوجد في العصور المستقبلية . فإذا وافق العقل (وليس ما يمنع من موافقته) أن الله عليه بالقوة أو بالفعل أسماء ما يحيط به ، فهل يوافق على أنه عليه ما ليس محيطاً به ، ولا قريباً منه ؟ فما فائدة هذا التعليم ؟ وما الغاية منه ؟ وهل يستطيع أن يدرك هذه الأسماء كلها ويحتفظ بها ؟ وهبه استطاع أن يحتفظ بأسماء ما في عصره فهل يستطيع أن يحتفظ بأسماء ما في العصور المستقبلية كلها . ويعي اللغات المنتظرة : من هندية ، وفارسية ، ولاتينية ، ويونانية ، وفرعونية ، =

اتخذها أهلها الأولون في فجر التاريخ وسبلة للتفاهم المحدود ،
والترجمة عن أغراضهم البدائية القليلة . مستعنين على النطق بما
وهبهم الله من سليقة تمكنهم من خلق الألفاظ وابتكار الكلمات
تارة ، وتارة بمحاكاة الطبيعة في أصواتها التي يسمعونها : من الرياح
والمياه ، والوحوش ، وسائر الحيوانات والأصوات المختلفة . وكلما
امتدت بأهلها الأيام ، وزادت من حولهم المشاهد — أحسوا شدة
الحاجة إلى ألفاظ جديدة ؛ يعبرون بها عن الجديد الذي وقع تحت
حسهم ومشاعرهم ؛ فيلجئون إلى وسيلتهم الفطرية ، وأغنى بها :
السليقة التي تبتكر الأصوات والألفاظ ، أو تحاكي أصوات الطبيعة .
ظل الحال على هذا أحقاباً طويلة ، تزداد فيها المشاهد والتجارب
وتزداد الحاجة إلى التعبير بلفظ مبتكر ، أو صوت محكي . ولكن
تلك المشاهد وما جدد بسببها من ألفاظ لا يعدو أن يكون قليلاً
ضئيلاً بالرغم من تلك الأحقاب .

= وعربية ، وفرنسية ، وألمانية و... و... و...؟ وهبه استطاع هذا
المستحيل العقلي ، فهل علمه أبناءه في عصره ، وقدروا عليه كأبيهم ؟ وما فائدته
لهم ؟ وما الغرض من تعليمهم لغات الأرض جميعاً ؛ حاضرها ، وقابلها ؟ وهل
نقلوها على هذا الوجه إلى أحفاده ؟ وماذا صنع الأحفاد ، ولا سيما بعد حادث
الطوفان المشهور الذي لم ينج منه إلا نوح ، ومن كان معه في سفينته ؟ فهل حمل
الناجون — وما أقلهم — اللغات كلها قديمها الموروث وحاضرها القائم —
بالنسبة لهم — ومستقبلها المنتظر ؟ إن العقل لا يتردد في رفض هذه السلسلة
من المستحيلات ولا يتوانى أن يقرر وضعية اللغات ، إن لم يكن من أول نشأة
الإنسان ، فن أول ظهوره على الأرض بعد الطوفان .

حتى إذا كثر عددهم ودفعتهم أسباب الرزق إلى الهجرة والارتحال؛ تفرقوا جماعات، واتخذت كل جماعة موطناً جديداً تصطنع فيه الألفاظ والأصوات القديمة، وتزيد عليها ما قد تبسك به من جديد لا يعلمه نظراًؤها السابقون. ومن ثم نشأت اللهجات المختلفة، والزيادات اللغوية بين الجماعات التي تفرعت من أصل واحد، والقبائل التي تنتمي إلى جد مشترك قديم. فما اللهجات الخاصة، والزيادات اللغوية - إلا ظواهر مستقلة للغة قبيل انفصل عن أصله من عهد بعيد، وامتدت مؤثرات البيئتين الجديدة إلى لغته؛ فقصت عليها بالتجديد المستقل، وتناولتها بقليل أو كثير من التغيير.

ب - سارت اللغة على هذا النهج طويلاً؛ حتى قطعت مرحلة طفولتها، كما قطع أهلها مرحلتهم البدائية الأولى. فلما دخلوا في المرحلة الثانية وهم على نصيب من الخبرة والفهم أوفر من نصيبهم الأول - دخلت معهم اللغة في طور الصبا، وانهالت عليهم المشاهد والمشاعر الجديدة التي لا عهد لهم بها. فلم يكن بد أن يلجئوا إلى ما كانوا يلجئون إليه من المحاكاة والابتكار.

ولكن المحاكاة في هذه المرحلة الثانية قد امتدت إلى ناحية لم تمتد إليها من قبل؛ فلم تقتصر على محاكاة الطبيعة، بل تناولت الأصوات التي ابتكرتها القبائل، والجماعات المتفرقة في المواطن المختلفة؛ فصارت كل جماعة تأخذ عن أختها ما جدَّ عندها من الكلمات، وصارت الكلمات الجديدة نهياً مشاعراً بين القبائل؛

تأخذه إحداها من الأخرى ، كما كانت تأخذ عن الطبيعة .
وفي هذه المرحلة أتجه الابتكار كذلك وجهة غير مسبوقه ؛
فصار العربي يشقق الكلمة ، ويفرعا ، ويستحدث من التشقيق
والتفريع كلمات جديدة ؛ لها مدلولها ، ومعناها الجديد .
في الطورين السالفين لم يكن لهذه الأصوات (التي نسميها اللغة)
أوضاع ثابتة ، ولا ضوابط مطردة ، ولا قواعد محدودة ؛ بل كان
الأمر متروكا للناطقين ؛ يلفظون كما يشاؤون ؛ لا يعصمهم عاصم ،
ولا يكبحهم ضابط ؛ فقد ينطق أحدهم بالكلمة تامة الحروف ،
وينطق بها غيره مزيده أو ناقصة . وقد يضبطها واحد بحركات
مميّنة ، ويضبطها آخر بما يخالفه ؛ شأن اللغات كلها في مرحلتى طفولتها
وصباها ؛ وإن شئت قلت في مرحلتى جاهليتها الأولى والوسطى .
ح - حتى إذا دخلت طور الشباب الفتى - ولن يكون ذلك
إلا بعد آمد طويلة ؛ تنفوت في طولها اللغات المختلفة ، بل اللهجات
بين القبائل الناطقة بلغة أصلها واحد - وهو الطور الذي تنتهى به
المرحلة الأخيرة من جاهليتها ، تغيرت حالتها ، واجتازت طريقها
إلى النضج والقوة والاستقرار ، في أمن ، وإسراع ؛ بما مر عليها من
حقب طوال ، مكنت أهلها منها ، ومن مزواتها مزاولة عملية
مستمرة ؛ أشاعت الألفاظ ، ونشرت الأساليب ، وثبتت طرق
استعمالها ، ووحدت طرائقها ، وأقدرت الألسن على استخدام هذه
الطرائق الموحدة ؛ بالدربة والمرانة ، لا بالتلقين المهيأ ، والتعليم
المصنوع .

ذلك ما انتهت إليه اللغة العربية آخر جاهليتها ؛ فلم تكاد تبلغ نهاية هذه المرحلة حتى كانت أوضاعها قد استقرت في النفوس ، على وجه يجعلها ملكة أو ما يشبه الملكة ، وضوابطها قد وضحت في الأذهان ، كأنها إحدى السجايا الفطرية ، وجرى أهلها على سنن ثابتة — أو كالثابت — في صوغ الكلمة ، وضبط حروفها ، وبناء الجمل والأساليب ، وما يصحب هذا أو يتبعه من تقديم ، وتأخير ، وحذف ، وزيادة ، وإثبات ، وتغيير

ولم تنته الجاهلية بأطوارها الثلاثة حتى كانت اللغة قد أصابت من القوة ، والفتوة ، واستقرار الضوابط والأوضاع نصيباً وافياً لم تصبه في المرحلتين السابقتين . وكانت في كل مراحلها الثلاث ، وفيه لموطنها (شبه الجزيرة العربية) ، قابعة فيه ، تنتقل مع أهلها خلاله ، وقل أن تجتاز حدوده وأطرافه .

* * *

فلهذا جاء الإسلام ، ونشر رأيه على البلاد العربية ، ثم جاوزها إلى غيرها من البلدان الأجنبية ، وخرج العرب معه إلى حيث يسير . لم يكن بد من أن يقع الاتصال بينهم وبين أهل تلك البلاد ، وأن يكون للاتصال أثره المحتوم في لغة الفريقين ، وأخلاقهما ، ومظاهر حياتهما ؛ فيتأثر كل بالآخر ، ويؤثر فيه ، وإن كان ذلك على تفاوت واختلاف . فكان طبيعياً أن تتعرض لغة العرب للتأثر ؛ فتسرب إليها كلمات أجنبية ، أو تتغير أبنية بعض ألفاظها

أو يختل ضبط بعض حروفها ، أو تركيب جملها وأساليبها . ولقد بدأ تأثيرها الفعلي يسيراً أيام الرسول عليه السلام ، وبرز واضحاً زمن الخلفاء الراشدين ^(١) ؛ ففرع المسلمون حرصاً على لغتهم ، ولغة كتابهم الكريم ؛ وبادروا إلى اتخاذ الوسائل لدفعه ، ودرء خطره . وكان أول ما اتخذوه لذلك وضع « قواعد النحو » بمشورة الإمام علي كرم الله وجهه وتوجيهه ؛ فتمت انتداب المهمة أبا الأسود الدؤلي ، وخط له منهاجها ، ورسم له صورة موجزة ؛ ينحو نحوها ؛ فاتبعها . وكان للرجلين العظيمين فضل المشرعين السابقين الذي يمهدون الطريق لمن بعدهم ثم يتركونهم يتممون ويوفون .

(١) فظهور اللحن وانتشار الخطأ — إنما وقعا في أول صدر الإسلام ، وزادا بتزايد اختلاط العرب بالأجانب ، واندماج الأجانب — ولا سيما الموالى والإماء — فيهم .

(٢) والشروع في صيانة اللغة بوضع أصول وضوابط لها قد بدأ في صدر الإسلام كذلك ، ولكنه خطأ خطواته الأولى وتبدأ وتبدأ خلال القرن الأول الهجري ، ثم نشط واتسع ، وكثر المشتغلون به ، والمؤلفون فيه ، وأواخر القرن الثاني وأوائل الثالث . ثم تبعهم بالشرح ، والتعليق ، والإطالة ، والاختصار — من جاء

(١) راجع الجزء الأول من الخصائص ص ٤٠٨ . وقد ظهر شيء من اللحن قبل ذلك ولكنه ضئيل ، لم يترتب عليه وضع شيء من الضوابط ، أو القواعد النحوية .

بعدم خلال القرون المتعاقبة إلى أيامنا هذه . وقل من جاء من هؤلاء المتأخرين بمجديد أصيل ، لم يكن مسبوqa إليه .

وإنا لنذكر بالخير — في هذه المناسبة — تلك الطلائع العلمية من رجالات اللغة والنحو ، ونسجل بالإكبار وعظيم التقدير فضلهم على اللغة وفروعها ، ولا سيما تأسيس النحو . ونشيد بذكر طائفة كانت في مقدمة العاملين المخلصين : هي : علي بن أبي طالب ، وأبو الأسود الدؤلي ، وعبد الله بن إسحاق ، وأبو عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد ، وسيبويه إمام النحاة البصريين ، ومؤلف الكتاب ، مرجعهم الأول والأكبر .

* * *

أما طريقتهم في جمع اللغة فكانت وقفاً على السماع من أفواه العرب الخالص : يذهبون إليهم في البوادي العربية ، ويحتملون أسمى المتاعب في ذلك ، كي يلتقطوا من أفواههم كلمة ، أو يسمعوا عنهم لفظاً ، أو يتلقوا منهم شفها طرائق النطق ، وإلقاء الكلام . وقد يتلقون ذلك من عربي سكن إحدى الحواضر العربية إذا ثبت لهم أن سليقته ما تزال سليمة ، وأن لغته لم تنحرف عن أصلها الصحيح ، وأن لسانه عربي خالص .

فلما صح لهم ما أرادوا ، وجمعوا منه ما استطاعوا — عكفوا عليه ينظرون فيه من وجهة أخرى ، ويهيئون أنفسهم لعمل جديد ،

يختلف عما فعلوه . فلقد كانت مهمتهم الأولى محصورة في جمع ألفاظ اللغة من أفواه أهلها ، وحفظ ما يحملون ، ثم تدوينه حين جاء وقت التدوين .

أما مهمتهم الثانية ؛ فكانت الوقوف أمام ما جمع من اللغة ، مفرداتها ، ومركباتها ، ومراقبته مراقبة دقيقة ؛ تكشف عما يلحقه من تغير في المواقف المختلفة ، والحالات الكلامية المتباينة ، ويحصر ذلك التغير في حدود مضبوطة لا يند منها شيء .

وفي سبيل هذه الغاية وتحقيقها أطالوا الوقوف ، والمراقبة ، والموازنة ، واحتملوا من العناء والمشقة ما لا يحتمله إلا المجاهدون الصابرون ، ووصلوا من هذا كله إلى استنباط قواعد مختلفة ؛ لغوية ، ونحوية ، وصرفية ، وبلاغية ولكل منها آثاره ومزاياه ؛ في صحة القول وسلامة الكلام . وكان من مزايا النحو إرشادنا إلى ضبط أواخر الكلمات ضبطاً صحيحاً . مع ما قد يتبعه من ضبط حروف أخرى ، أو وضع كلمات وضعها السليم من جملتها ، وما يتصل بهذا مما يوضحه « النحو » ويفصله .

راقبوا آخر الكلمة العربية في مثلث الأمثلة ، فعرفوا أنها قد تكون مرفوعة الآخر ، أو منصوبته ، أو مجرورته ، أو مجزومة ، أو مبنية ،

ثم اتجهوا إلى المرفوعة في مثلث الأمثلة أيضاً ، وجهدوا في استقصاء أحوالها ، وتتبع أوصافها ؛ حتى استطاعوا أن يحصروا

حالات الرفع وحدها . وكشفوا خصائص كل حالة ، وظواهرها ؛ وانبروا يسجلون تلك الخصائص والظواهر ، ويطلقون على كل حالة منها اسماً تنفرد به ، ولا يصدق على غيرها ؛ فهذه مبتدا ، وتلك خبر ، وثالثة فاعل ، ورابعة اسم كان ، و . . .

ومثل ذلك فعلوا في الكلمات المنصوبة الآخر ، أو المجرورة ، أو غيرها . ودونوا أوصافهم هذه - أو قواعدهم - في علم خاص سموه : علم النحو ، ونصحوا أن تتعلم النحو ؛ لأن الزلل في الضبط ، ونسلك مسلك العرب في ضبط أواخر الكلمات ، وما يتصل بها غير خاطئين .

. . .

كما سبق يتضح أن القواعد اللغوية (ومنها النحوية) مستمدة من الكلام العربي الاصيل مباشرة ، وأنا حين تأخذ أنفسنا بها نستطيع أن نحكي العرب ونجعل كلامنا مثل كلامهم ، ونجربيه معه في مضمار واحد ، وذلك هو : القياس في اللغة وفروعها . وأعني به : محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية ، وحمل كلامنا على كلامهم ؛ في أصول المادة ، وتفريعها ، وضبط الحروف ، وترتيب الكلمات ، وما يتبع ذلك ، " .

والقياس بهذا المعنى واضح الغاية ، سهل الفهم ؛ يغنينا عن

(١) من إعلال وإبدال وإدغام وحذف وزيادة . . .

التفصيل ، والتشعيب ، والالتواء ، والتعقيد الذي سلكه القدامى والمحدثون ، وفتحوا بسببه أبواباً من المشكلات ؛ تكسد العقل ، وترهق الفكر . وعقدوا بينه وبين القياس في علم أصول الفقه روابط وأشباهاً ؛ رتبوا عليها أحكاماً عجيبة ، لغوية وشرعية ، وأسرفوا في التفصيل ، والتفريع ، والاستدلال ؛ إسرافاً جاوز حد الإبانة ، وإيضاح الحقائق العلمية ، واستحال الغزأ ومعميات ؛ يضيق بها الصدر ، ويضل فيها الفهم

ولسنا بحاجة إلى شيء من ذلك ؛ فليس يعنيننا من القياس إلا أنه محاكاة العرب في كلامهم ، والتزام طرائقهم في فنون القول ؛ فالشأن فيه هين يسير ، لا يتطلب كل هذا العناء ولا بعضه . وليتهم انصرفوا عن مناقشة تعريف القياس وتفريعه إلى النظر في آثاره اللغوية على وجه تقوى به اللغة ، وتستطيع أن تسائر الحياة المتجددة . إذا لأفادوا وأبلغوا . ولكنهم لم يفعلوا .

والقياس على الوجه السابق يقتضينا أمرين :

١ — معرفة العرب الذين نحاكيمهم دون غيرهم ، وبيان العربي الذي نفتدى به دون سواه .

ب — معرفة اللغة التي يقاس عليها ، ومبلغ صلاحها لذلك ؛ أتتساوى لغات العرب ولهجاتهم جميعاً أمام القياس ، ولا يقع بينها تفاوت ، أم تختلف ؟ وإذا تفاوتت فبأى اللغات نأخذ ؟ وعلى أيها نقيس ؟ وما سبب الإيثار ؟

وشئ آخر؛ أيتساوى أفراد القبيلة الواحدة فى سلامة اللغة ،
وصحة البيان ، أم تتفاوت كذلك ؟ وإذا تفاوتت فمن نحايه ومن
تركه ؟ . وعلى هذين الأمرين تقوم أهم المباحث العربية أصولاً
وفروعاً . وإليك البيان :

١ — العرب الذين يصح محادثتهم ، والاستشهاد بكلامهم :
تردد الكلام فى هذا الموضوع منذ القرن الأول الهجرى ،
وظل مدار الحوار حتى اليوم . والآراء فيه متشعبة ، ولا يتسع
المجال لعرضها كاملة ، وسرد أدلتها مفصلة . وخير قرار فيها ما اتخذته
مجمع فؤاد الأول للغة العربية ، بعد الدراسة وطول ، التمهيص وهو :
(أن العرب الذين يوثق بعربيتهم ، ويستشهد بكلامهم —
هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثانى ، وأهل البدو من جزيرة
العرب إلى آخر القرن الرابع .)^(١)

وحجته فى التحديد أن لغة العرب ظلت سليمة فى بواديهم حتى
نهاية القرن الرابع الهجرى ، وفى حواضرهم حتى نهاية القرن الثانى
الهجرى ، وأن ما ظهر من اللحن والخطأ خلال تلك الفترة ضئيل

(١) ورد هذا النص فى ص ٢٠٢ من الجزء الأول من مجلة المجمع ؛ ولكن
فيه أن أهل البدو من جزيرة العرب يستشهد بكلامهم إلى أواسط القرن الرابع .
ولما رجعت إلى محاضر جلسات الانعقاد الأول ص ٣٠٣ و ٢٩٤ وما بعدها
وجدت النصوص متألثة على نهاية القرن الرابع ، لا أواسطه . ورأيت حضرات
الأعضاء يرددون ذلك فى مناسبات كثيرة . وهم على حق ، والأخذ بهذا رأى
أولى وأنسب .

يمكن، الإغضاء عنه، والتيسير بإغفاله؛ تجنباً لمشكلات تعوق اللغة، وتوقف تقدمها، والاستفادة منها. فمن الخير عنده الاقتصار في التحديد على تلك الفترة؛ لأنها التي سلمت فيها اللغة - أو كادت - ولأن الخطأ تدفق بعدها من ثغرات متعددة.

لم يرض عن هذا القرار المجمع على كثير من المثقفين، وعجبوا أن يرفض المجمع الاستشهاد بزعماء البيان في العصور المختلفة التي جاءت بعد فترة التحديد؛ كأبي تمام، والبحتري، والمتنبي، وشوقي، والجاحظ، وابن خلدون، والمويلحي، ومحمد عبده، وغيرهم من رجالات اللغة والعلم والأدب.

ولكن غاب عن هؤلاء الساخطين أن من يسمونهم زعماء البيان لا يستحقون هذا الوصف إلا إذا صححت لغتهم، واستقام لسانهم. وإن يتم لهم هذا إلا إذا جروا على النمط العربي السليم، واتبعوا أصوله. ومتى فعلوا فقد صاروا عرباً بلغتهم، وتماثلت اللغتان حتى صارتا لغة واحدة، وأصبح كلام هؤلاء الزعماء منسوباً إليهم في الظاهر، ولكن مفرداته، وطريقة تركيبها، وتنسيقها، ونظم تأليفها - منسوبة إلى العرب الأوائل؛ فهم والعرب سواء من هذه الناحية. وبهذا تتحقق رغبة المجمع فيهم، وينطبق عليهم قراره؛ إذ لم يخلقوا شيئاً لا يعرفه العرب، ولم يأتوا بجديد مقطوع الصلة عن الماضي الأسبق. (برغم ما للمحدثين من كامل الحرية في حسن التصرف، وجميل الافتنان بما لا يخرج عن تلك الأصول العامة، ولا يبعد عن القواعد الأساسية). فلا يضير هؤلاء الزعماء

وأمثالهم تحديد عصور الاستشهاد ، وتضييق أمرها ؛ لأن الغرض من ذلك صيانة اللغة من الخطأ ، وصدّ تيار العجمة عنها . وهؤلاء عرفوا ذلك ، وعملوا به ، بل سبقوا إليه ؛ فنزهوا لسانهم عن الخطأ ، وأخذوا أنفسهم بشدة الصيانة والحفّاظ ؛ فلا عليهم أن يشترط اللغويون ما يشترطون . أما إذا تهاون هؤلاء القادة ، وسمحوا للخطأ أن يتسرب إلى لغتهم — فليسوا جديرين بالزعامة ، ولا أهلا للتوثيق . ومثلهم وضع التحديد والتشديد .

وشيء آخر كان حقيقاً بالتدبر والاعتبار ؛ هو أن مؤهلات الزعامة الأدبية والتوثيق اللغوي لا ضابط لها ، ولا تقويم . وليس لها من العلام الموضحة ، والأوصاف المخصصة — ما يجعل جمهور المثقفين يعرفها ، ويحكم بها على شخص دون آخر ، من غير أن يشير حكمه جَدَلاً وخُلفاً وحينفاً .

ولو فتحنا هذا الباب — باب التوثيق باسم الزعامة الأدبية ، أو اللغوية ، أو أشباهها — من غير تقييد ولا تحديد . لدخل منه كل طامع في التوثيق بحق وغير حق ، وتسعّر الإنصاف ، وعمت الفوضى . ولنا من عصرنا الحاضر ما يوضح خَطَطَ هذا الرأي ، ويؤيد فسادَه ؛ فهبنا رضىنا الأخذ به ، وقبيلنا توثيق رجالات الأدب واللغة — فمن رجالات اللغة والأدب ؟ وبأى الدلائل نستدل عليهم ، ونتقيهم ؟ وكيف ننزلهم منازلهم ، ونرفع بعضهم فوق بعض درجات ؟ ومن هؤلاء المحكّمون الأطهار المنزهون الذين ندع لهم مهمة الاختيار والحُكم ؟ وعلى أى أساس يرى من

الشوائب يتم اختيارهم لهذه المهمة الجليلة ، التي تقتضى علماء واسعاً باللغة وبتصراً بالفنون والآداب ، وحساً مرهفاً ، وذوقاً ناضجاً . فوق ما تتطلبه من شجاعة في الحق ، وصراحة في الرأي ، وسمو عن الهوى ؟ . من لنا بهؤلاء ؟ ولو صادفناهم أفنزل عند حكمهم ، ونرتضى ما يرتضون ؟ إن الحياة الواقعة ، والحوادث المحيطة بنا - تجيب في غير تردد : لا .

وكيف تجيب بغير ذلك والأحقاد شائعة ، والمنافسات متأججة ، والتسابق إلى اغتنام الفرص وإدراك الشهرة قد أفسد على الناس أخلاقهم ، (ولا سيما أهل العمل الواحد ، والمهن المتشابهة) فقطع وشائج المودة بينهم ، ومزق الصلات الكريمة فيهم ، وأباح لهم ما ليس بمباح . وإذا كان الأمر على ما وصفنا فكيف نطمع في الإيثار ، أو في الرضا بعاذل الأحكام إن كان ثمة عدل وإنصاف ؟ ولن يزيل هذه المخاوف ما يقترحه بعض المفكرين من حرمان الشباب فخر التوثيق ، وقصره على الكهول والشيوخ المعاصرين أو السابقين ؛ بمن لهم شهرة ذائعة ، ومكانة مرموقة . بحجة أن هؤلاء الكهول والشيوخ أهدأ نفساً ، وأنقى ضميراً ، وأصح استعداداً للإيثار وقبول الحكم - من الشباب الطامحين المتوثبين .

ولكن هذا رأى تغلبت فيه الثقة وحسن الظن على الحقائق الواقعة المشاهدة ؛ تلك الحقائق الدالة على أن المغريات تنفذ إلى الشباب وغير الشباب ، وأن المطامع تؤثر في الطبائع كلها وإن كان التأثير متفاوتاً . وإذا فلا مهرب من التحديد .

ولست أرى فيه تضيقاً ولا إغنائاً للمشتغلين بالأدب واللغة
كما يدعى المدعون ؛ فعندهم من وسائل التوسعة والتيسير ما يفتح
الطريق أمامهم ، ويبيح لهم التحرر في غير إباحية ولا جمود .
أمامهم التصرف في الأساليب واختيارها ، والتفنن في ابتكار
تنسيقها ، وتحديدتها ، وتوشيتها بضروب الجمال البلاغي المحمود ؛
على وجه لا تقييد فيه إلا بالأسس العامة ، والقواعد السكّانية التي
لا تكون اللغة لغة إلا بها ، واتباع أحكامها . أما ما عداها فالحرية
فيه مطلقة ، والإباحة عامة .

وقد اطلعت أخيراً على بحث لأحد حضرات المجمعين
موضوعه كما عنونه : « أصول النحو » ، وغايته — كما جاءت آخر
البحث — أمران ، نصهما :

- (١) « أن ينظر المجمع في آثار أدبائنا ؛ من الكتاب ، والشعراء ،
وربما حسن أن نقصر على من مضى به التاريخ مدة لا تجعل للبودة
أو غيرها شبهة الأثر في الحكم . فمن رأى المجمع صحة أسلوبه ،
واستقامة عريته — وثقه ، وجعل قوله مدد اللغة ، وحجة فيها . »
- (٢) « السعى لدى البيئات التي تتصل بدرس النحو واللغة ،
وأن نتعاون معها في وضع درس النحو على أسس من الدراسات
اللغوية الحديثة ، وعلى الإكثار من البعثات لدرس علوم اللغات
بأوروبا وأمريكا ، والتخصص فيها ؛ حتى يكون لنا من هؤلاء الدارسين
بقدر ما لنا من العلماء في نحو ألفية ابن مالك ، . »

والذى يعنيننا من هذا الاقتراح هو الأمر الأول؛ لاتصاله بما نحن بصدده . وقد أغرانى عنوانه أن أقرأه لأطلع الحجج التى اعتمد عليها صاحبه فى استخلاص حكمه ، وانتزاع قراره الذى يخالف القرار المجمعى المدون فى مجلته الرسمية ؛ فإذا البحث فى اثنتى عشرة صفحة كبيرة ؛ منها إحدى عشرة فى تاريخ النحو ، ورجاله ، وإشارات عبارات لبعض اللهجات والقراءات ، ولمحة خاطفة فى الصفحة السادسة والسابعة لطريقة النحاة فى الأخذ والتلقى ، وأنهم كانوا يأخذون عن صحت لغته من عرب البادية ، أو عرب الحواضر ، وأنهم سمعوا من مصدر ثالث هو الموالى الذين صحت عند النحاة سلبقتهم ، واستقامت أسنتهم ؛ مثل خلف الأحمر وبشار ، وانتهى البحث بالصحيفة الثانية عشرة وفيها الاقتراح السالف بشطريه .

وقفت أمام البحث أتصديدا يصلح أن يكون حجة تؤيد صاحبه وتدفعه إلى الخروج على التحديد الذى ارتضاه المجمع — فلم أجد فى الصفحات كلها ما ينهض أن يكون حجة ، أو شبه حجة ؛ فالأقترح يشترط للتوثيق صحة الأسلوب ، واستقامة العربية . فما الأسلوب الصحيح ؟ وما العربية المستقيمة ؟ أليس الأسلوب الصحيح هو الذى يجرى على سنن الأسلوب العربى الأول ؟ أليست العربية المستقيمة هى التى تطابق عربية الأوائل ؟ ولن يوصف أحدهما بالصحة أو الاستقامة إذا خالف الأصول العامة ، والضوابط الكلية المنتزعة من كلام العرب الخالص .

وإذا يكون مؤدى الاقتراح : توثيق صاحب الأسلوب الذى يسير على سنن العرب ، وصاحب اللغة التى توافق النهج العربى الأصيل . فرد الأمر ومرجعه للعرب ، وما نطقوا به . وهو مآل قرار المجمع ، والغاية منه . ومن أجله وضع التحديد الزمنى المعروف : فلا نتجاءً من الرضا به ، والاقتناع بفائدته ؛ وإلا طمع فى التوثيق من لا يستحق ، وعجزت الوسائل فى كل عصر عن رد الطامعين وتفتحت على اللغة أبواب من البلاء تمضى بها قدما إلى الفناء . وهذا لا يرضاه مخلص أمين ، ولو كان من الساخطين على التحديد ؛ فإنهم عامرو القلب بحسن القصد ، ونبيل الغرض ، وشدة الحرص على سلامة اللغة ، وإبلاغها أسمى الغايات . ولا يقدر أنهم اجتهدوا فأخطئوا ؛ فلهم أجر المجتهدين المخطئين .

ب - تفاوت العرب فى صحة القول ، وسلامة اللسان ، أو عدم تفاوتهم :

عرفنا من البحث السالف أن الكلام الذى يقاس عليه ، ويحتج به - هو كلام العرب الخللص ، فى عصور محدودة . وأن غيره كلام غير وثيق .

والآن نسأل : أتساوى القبائل العربية كلها فى هذا ؛ بحيث يجوز الاقتداء بواحدة ما ، فيكون الاقتداء بها صحيحاً قوياً ، لا يلام صاحبه عليه - أم أنها تتفاوت وتتفاضل ؛ بحيث يجب الاقتداء بواحدة دون أخرى ؟ وإذا وقع التفاوت والتفاضل بين القبائل

المختلفة ، أو بين أفراد القبيلة الواحدة — فبأيها نقتدى؟ وبمن نتشبهه؟
تلك أسئلة تتعرض لصميم الموضوعات اللغوية ، وأصول
مسائلها . ومنها تتفرع بحوث ، ومسائل هامة . وفي الإجابة عنها
توضيح لتلك الموضوعات ، والأصول ، وتعمد للفروع ، وتبين
لأقوم الطرق في معالجة شؤون اللغة ، والعمل على دعمها ؛ بحيث
تقوى على التطور ، ومسايرة النهضات المتجددة .

فأما تساوى القبائل العربية في صحة القول ، وسلامة اللغة ،
فنتيجة طبيعية للتدرج التاريخي الذي سردناه قبلاً في نشأة اللغة العربية ،
وقطعها مراحلها المختلفة الأولى . وليس أمام العقل مسوغ مقبول
يفضل به لهجة على أختها التي انحدرت معها من أصل واحد ،
وشابهتها في النشأة ، وسايرتها في التدرج حتى نهاية المراحل الجاهلية .
فهما متساويتان لا محالة ؛ وبأيهما اقتدينا اهتدينا .

نعم قد تكون إحداهما أفشى من الأخرى ، أو أجمل مظهرأ ،
أو أخف وقعاً على اللسان أو الأذان ؛ (لخلوها من بعض الخصائص
الأقليمية أو الموضوعية ، كالشكشة ، أو العنينة ، أو العجيجة ...)
ولكن هذا ونحوه لا يقدر في أنها عربية أصيلة ، وأن أهلها
لا يحسون منها ما يحسه الغريب عنهم . وقد يرون هذه الشوائب
لهائث ، ويعيرون اللهجات الأخرى لخلوها منها . ومن المقرر
الآنحتج بقبيلة على أختها ولا يحكم النظر بالتخلف على نظيره .
وحسبي أن أنقل بعض ما دونه ثقات العلماء في هذا :

— قال أبو حيان في شرح التسهيل : (كل ما كان لغة قبيلة يقاس عليه)^(١)

ب — وقال السيوطي في المزهري^(٢) : (أجمع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون عليه ؟)

ح — وقال ابن فارس^(٣) : (لغة العرب يحتج بها فيما اختلف فيه ؛ إذا كان التنازع في اسم ، أو صفة ، أو شيء مما تستعمله العرب من سننها ؛ في حقيقة ، أو مجاز ، أو ما أشبه ذلك ...)

د — وقال ابن جنى في كتابه الخصائص^(٤) (بعد الكلام على عمل اللغويين والنحاة وأخذهم عن بعض العرب) :

(باب اختلاف اللغات ، وكلها حجة : اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ، ولا تحظره عليهم ؛ ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال ما ، يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك ؛ لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ، ويُخلد إلى مثله . وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتهما ؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيئتهما^(٥) . لكن غاية مالك في ذلك أن تنخير إحداهما فتقويها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها ، وأشد أنساباً بها . وأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا . ألا ترى إلى

(٢) ج ١ ص ٦

(٤) ج ١ ص ٤١٠

(١) المزهري ج ١ ص ١٥٣

(٣) ج ١ ص ١٥٤ المزهري

(٥) نظيرتها

قول النبي صلى الله عليه وسلم: «نزل القرآن بسبع لغات، كلها كافٍ شافٍ»؟.

هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال متدانيتين متراسلتين^(١) أو كالمتراسلتين. فأما أن تقل إحداها جداً، أو تكثر الأخرى جداً فإنك تأخذ بأوسعهما رواية، وأقواهما قياساً. ألا تراك لا تقول: مررت بك، ولا المال لك؛ قياساً على قول قضاة: المال له ومررت به. ولا تقول: أكرمتكش، قياساً على لغة من قال: مررت بكش (ولا تقول كذا... وكذا... وسرد أمثلة لبعض اللهجات الغربية...) ثم قال: فإذا كان الأمر في اللغة المعول عليها هكذا، وعلى هذا — فيجب أن يقل استعمالها، وأن يتخير ما هو أقوى وأشبع منها. إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين. فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه، غير منعى عليه. وكذلك أن يقول: على قياس من لغته كذا، كذا. ويقول على مذهب من قال: كذا، كذا. وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه).

هذا هو الشأن في القبائل إذا اختلفت لهجاتها. أما إذا اختلفت

(١) متابعتين تحل إحداها محل الأخرى أحياناً. أو يجتمع الناس على

هذه وتلك ويرددونها

اللغة في القبيلة الواحدة ، فنطق فريق بما ليس شائعاً في قبيلته فرجع ذلك أحد أمرين :

« أولهما ، أن يتخير بعض أفرادها لهجة قبيلة أخرى ، ويستعملها دون لغته أو معها . ولا حرج في هذا ، ولا ضير ؛ فكلما الاستعمالين صحيح ، والقياس عليه جائز كما أسلفنا . والأصل في اللغات واللهجات أن تكون مسماة ، منسوبة إلى أصحابها ^(١) وأن تكون لقوم دون قوم . ولكنها إذا انتشرت تعاورها كل من شاء ^(٢) .

« ثانيهما ، أن ينفرد واحد بشيء لا تعرفه قبيلته ولا غيرها ؛ فنقبله منه ، ونضمه إلى الصحيح الفصيح . إن لم يكن ذلك المتفرد متهما في عقله أو عدالته . ذلك أن العربي الأصيل قد يبتسر ، بل من حقه أن يبتسر ، ويحدد كما يهوى ، من غير تعقيب عليه ، ولا مراجعة . فعلى الابتسار والتجديد قامت لغته ، وعليهما عاشت ، ونمت ، وارتقت ؛ فحقه في هذا مقرر مطلق . وفيه يقول صاحب الخصائص ^(٣) :

(١) كأن تسمى: بالنعنة، وتنسب إلى تميم؛ فيقال فيها: عنعنة تميم « وهي قلب الهمزة عيناً في أول الكلمة غالباً؛ يقولون: عن عبد الله قائم، أى: إن عبد الله قائم، ومثل تلتة بهراء، فإنهم يكسرون التاء في مثل: تعلون وتصنعون .

(٢) المزهر ج ١ ص ١٥٢

(٣) ص ٤٢٤ ج ١

(إن العربي إذا قويت فصاحته ، وسمت لغته — تصرف ،
وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به ؛ فقد حكى عن رؤبة وأبيه أنهما
كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ، ولا سبقا إليها .)

ومن يدري ؟ فربما كان الذي تفرد به الأعرابي منحدرآ إليه
من لغة صحيحة اختفى بعضها عن الناس ، وغاب عنهم علمه . يدل
على هذا ما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه : (إن الشعر
كان علم القوم ، ولم يكن لهم علم أصح منه . فجاء الإسلام
فتشاغلت عنه العرب بالجهاد ، وغزو فارس والروم . ولهيبت
عن الشعر وروايته . فلما كثر الإسلام ، وجاءت الفتوح ، واطمأنت
العرب في الأمصار — راجعوا رواية الشعر فلم يقولوا إلى ديوان
مُدُون ، ولا كتاب مكتوب ؛ وألفوا ذلك . وقد هلك من
العرب من هلك بالموت والقتل ؛ فحفظوا قسلاً ذلك ، وذهب عنهم
أكثره) وقال أبو عمرو بن العلاء : (ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا
أقله . ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير . . .) (١) .

ويظهر أن القاضى الجرجانى يميل إلى هذا الرأى ، فقد قال فى
آخر كتابه الوساطة ، متحدثاً عن العرب (٢) : (أما الألفاظ التى
زعموا أن الشعراء تفردوا بها فإنها موجودة عن أئمة اللغة ، وعن

(١) الخصائص ج ١ ص ٣٩١ والمزهر ج ١ ص ١٤٨ .

(٢) ص ٣٤٥ طبعة صيدا .

يتمى السند إليهم . ويعتمد في اللسان عليهم . وإنما تتكلم بما
تكلموا به ، وواحدهم كالجميع ، والنفر كالقبيلة ، والقبيلة كالأمة .
فإذا سمعنا عن العربي الفصيح الذي يعتد حجة كلمة اتبعناه فيها .
وإن لم تبلغنا من غيره ، ولم نسمع بها إلا في كلامه . ولم نزعم أنه
اخترعها ، ولم نحكم أنه أبو عذرها . وعلى هذا أكثر اللغة ،
ولا سيما الألفاظ النادرة ، والحروف المفردة . وكم نقل الناس عن
فلان وفلان (وسرد بعض الأسماء) من لفظة لم تسمع قبلهم ، ولم
تؤخذ إلا عنهم . ثم ليس لنا أن نجعلهم منفردين بتلك الكلمات ،
ومختصين بتلك الحروف . وهذا سبيل ما وجد في شعر هؤلاء من
الشواذ الغريبة ، والألفاظ النادرة) .

ويقول الشافعي " :

(لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً ، وأكثرها ألفاظاً . ولا نعلم
أنه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي . ولكن لا يذهب منه شيء
على عامتها حتى لا يكون موجوداً فيها من يعرفه . والعلم به عند
العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه ؛ لا يعلم رجل جميع السنن ،
فلم يذهب منها عليه شيء . فإذا جمع علم عامة أهل العلم بها أتى
على السنن ، وإذا فسرق علم كل واحد منهم ذهب عليه الشيء منها . ثم
كان ما ذهب عليه منها موجوداً عند غيره . وهم في العلم طبقات ؛ منهم الجامع
لأكثر فوائده ، وإن ذهب عليه بعضه ، ومنهم الجامع لأقل مما جمع غيره .

وليس قليل ما ذهب من السنن على من جمع أكثرها دليلاً على أن يطلب علمه عند غير طبقته من أهل العلم؛ بل يطلب عند نظرائه ما ذهب عليه، حتى يُؤتى على جميع سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم من جميع ما تقدم نستخلص الحقائق التالية:

(١) أن لغة القبائل العربية على اختلافها صحيحة فصيحة، وكل واحدة منها يصح الأخذ بها، والقياس عليها.

(٢) أن بعضها قد يكون أكثر شيوعاً، وأوسع نفوذاً، وأجمل وقعاً؛ فلا يحول هذا دون الاستشهاد بغيره، والاحتجاج به.

(٣) أن العربي قد يستخدم لهجة غير لهجة قبيلته، أو ألفاظاً غير ألفاظها، ويستغنى بها عن لغته، أو لا يستغنى.

(٤) أنه قد ينفرد بالابتكار والتجديد. وقد يكون ما تفرد به راجعاً إلى لغة قديمة وصلت إليه، ولم تصل إلى الناس.

وعلى ضوء هذه الحقائق نعرض لما يسميه النحاة: المطرد والشاذ أو: القياسي والسماعي، ونبين ما وقعوا فيه من تناقض واضطراب كان لهما سيء الأثر في اللغة وفروعها. قالوا^(١):

«القياس اللغوي: حمل كلمة على نظيرها في حكم. ولا يحمل على هذا النظر إلا إذا لم يوجد ما يعارضه البتة. فيقاس على هذا النظر ولو كان فذاً... أو وجد المعارض له ولكنه قليل نادر،

(١) محاضر جلسات المجمع دور الانعقاد الرابع ص ٣٨ وما بعدها

والآخر كثير شائع؛ فيقاس على الكثير . ويسمى الذي يحمل على الكثير : مقيساً، أو : قياسياً . ويحفظ ما سُمع من القليل، ولا يقيسون عليه ، ويسمونه : شاذاً، وقد يوصف : بالسماعى أيضاً . ويقال للقياسى : الأصل ، والمطرّد ، والكثير ، والأكثر ، والغالب ، وأشباهاها مما يفيد الكثرة والقوة . كما يقال للشاذ : القليل ، والأقل ، والنادر ، وأمثالها مما يفيد القلة والضعف أيضاً .

ولم يذكر واحد القلة والكثرة ، ولا وصفوا واحداً منهما وصفاً يزيل عنه الإبهام والغموض . ولست أعرف فيما وقع لى من المراجع من تصدّئى لهذا التحديد ، وكشف الإبهام . فتنى نقول على النظائر إنها كثيرة يقاس عليها ، أو قليلة لا يقاس عليها ؟ ما الفيصل الذى نحتكم إليه فى أمر هذه الكثرة والقلة ؟ أتكون الكثرة بثلاث ، أم بأربع ، أم بعشر ، أم بخمسين ، أم بمائة . أم بألف أم بماذا ؟ لا جواب إلا الكثرة والقلة وكفى .

وعجيب أن تنقضى العصور الطويلة ولا يتعرض لهذا الأمر من يوضحه ، حتى المجمع عرض له فى عشرات المواضع والبحوث ، وعانى من أمره ما عانى — ولم يحاول كشف الضر بإزالة الغموض . أهذه الكثرة والقلة حسابية ؛ يُعَسَّول فيها على الأرقام ، وزيادة العدد من غير اعتبار للناطقين ، ومنزلة قبائلهم بين أخواتها فى الجاه ، والتغنى ، والسلطان — أم ذاتية ؛ ينظر فيها إلى تاريخ الكلمة ، ومنزلة القبيلة التى نطقت بها ، وعدد القبائل ؛ فقد يكون

من القبائل واحدة تعدل عدة قبائل؛ في الشهرة، والبسطة، والسيادة؛ كقريش. كل ذلك لا جواب عنه، ولا إيضاح له.

وكل ما أعرفه أن علماء اللغة عندما أرادوا أن يدونوها عمدوا إلى أخذ أكثرها من القبائل الضاربة في وسط شبه الجزيرة العربية؛ كتميم، وقيس عيلان، وهذيل، وهوازن، وقريش؛ وأخذوا قليلا من لغات القبائل الفصيحة الأخرى القريبة من تلك؛ (كما جاء في كتاب سيوييه، وخزانة الأدب الكبرى). ولغة القرآن فيها لغات شتى؛ أكثرها من قلب الجزيرة، وبعضها مما أحاط بالقلب". ولغات هؤلاء جميعا تختلف في قليل أو كثير.

وجاء النحاة فـجـرّـوا في غبار اللغويين، وانتزعوا القواعد مما جمعوه؛ فجاءت قواعد قاصرة، مضطربة؛ لانتزاعها من تلك اللغات المختلفة، ومن بعض القبائل دون بعض. وصدمو بأمثلة كثيرة تخالف أحكامهم؛ فلم يجدوا بدا أن يتأولوها، أو يصفوها بالقلّة، أو الشذوذ، أو السماع، أو نحو ذلك من أسماء تدل في عرفهم — بغير حق — على أنها مما لا يصح القياس عليه، وتدل في عرفنا على أنهم لم ينتبهوا ولم يحتاطوا.

إن الكثرة المستفيضة التي تبلغ عشرات النظائر ومئاتها هيئة ميسورة في حركات الإعراب؛ (من رفع الفاعل، ونصب

المفعول ، وجزم المضارع بأداة الجزم... و... وسائر ضبط
الحروف والكلمات) ، ففي كلام العرب من هذا ما يفوق الحصر ،
ومهمة من يطلبه سهلة قريبة . لكن المشاق تصادفه وتقهره حين
يحاول أن يحكم على جمع من جموع التكسير ، أو مصدر من
مصادر الثلاثي ، أو صيغة من صيغ الصفة المشبهة ، أو أمثال
هذا — أنه قياسى أو سماعى . فأين يجد النظائر المستفيضة التى تعينه
على صحة الحكم ؟ وما السبيل إلى معرفة عددها وقد اختلفت الآراء
فى تقديرها ؟ وكيف يقع الخلاف بعد الذى عرفناه قريباً من أن
لغة كل قبيلة وكل عربى حجة ؛ لا دخل للقلة والكثرة ، والقوة
والضعف فى هذا ؟

ومن أجله كان الكوفيون أقرب إلى الحق والواقع حين (أجازوا
القياس على المثال الواحد المسموع) ^(١) وحين (يعتبرون
اللفظ الشاذ ؛ فيقفون عليه ، ويدنون على الشعر الكلام من غير
نظر إلى مقاصد العرب ، ولا اعتبار بما كثر أو قل) ^(٢) . وهذا
رأى اللغوى النحوى الكبير أبو زيد الأنصارى شيخ سيديويه
ومعلمه ؛ فقد كان يجعل الفصيح والشاذ سواء ^(٣) . وكان البصريون

(١) محاضر جلسات المجمع ، دور الانعقاد الأول ص ٣٦٣

(٢) أبو إسحاق الشاطبى المتوفى سنة ٧٩٠ فى شرح باب الحال من الألفية

(المواهب ج ١ ص ٤٣)

(٣) كتاب القياس فى اللغة ص ٤١

ومن ما لآهم بعبيدين عن الجادة حين ارتضوا الكثرة ، واعتصموا
بها ؛ من غير تبيان لحدودها ، ومدائها .

ولقد منعوا جمع «مفعول» على «مفاعيل» جمعاً قياسياً ؛ بحجة أن
ما ورد منه قليل لا يُسَوِّغ القياس ؛ بعد أن أحصى بعض النحاة
القدامى ما ورد منه فإذا هو قرابة عشرة ألفاظ ^(١) . ومعنى هذا أن
العشرة ليست كثيرة عند البصريين وأشياهم ؛ ومن ثم لا تصلح
للقياس عليها . وهذا تحكم مرفوض ، وتزمت لا سندله . وليست
آراؤهم أحق بالاتباع ، وأولى بالتقدمة - من رأى الكوفيين ؛ فكلاهما
ينتزع أحكامه من لغة العرب الخالص الضارين حول مدينته ^(٢)
(الكوفة أو البصرة) . وليس الكوفيون بأهون شأنًا ، ولا أقل
عددًا ، ولا أضعف مصادر - من البصريين (وإن ناصرت هؤلاء
السياسة ، والحزبية ، والأهواء الدينية) وفوق هذا فالكوفيون
أعلم بالشعر من البصريين ؛ كما يقول المحققون ^(٣) .

على أننا لا نريد أن نُسلم زمام العقل لهؤلاء ، أو هؤلاء ، أو

(١) قال الأب أنستاس الكرملى العضو السابق بالمجمع : إنه عثر على
عشرات من جمع «مفعول» على «مفاعيل» ، وأن جمعه بعد هذا قياسى ، عند المجمع .

(٢) وفى هذا يقول الجاحظ (ج ١ ص ٢٣ من البيان والتبيين) إن أهل
الأمصار يتكلمون على لغة النازلة فيهم من العرب ، ولذلك نجد الاختلاف بين
أهل الكوفة ، والبصرة ، والشام ، ومصر .

(٣) المزهر ج ١ ص ١٤٨ .

سواهم من غير تبصر وطول تفكير . فما الذى يقضى به العقل ؟
إن غاية البصرى والكوفى وغيرهما من طوائف اللغويين والنحاة
هى : صيانة اللغة ، والمحافظة عليها من عوامل الضعف والفساد .
ولكل وسيلته إلى غايته . ولكن الوسائل تتفاوت يُسراً ومشقة ،
وليناء وإعنائاً . وخيرها ما لا مشقة فيه ولا إعنائات ، أو ما كان نصيبه
منهما ضئيلاً محتملاً . وهذا ينطبق على المذهب الكوفى دون غيره
فبحسبه أن يبيح القياس على القليل من غير سعى وراء الكثير
نصادفه أو لا نصادفه ، فى عصر تحول صروفه ، وكثرة الشواغل
فيه ، وقلة المحصول اللغوى — دون السعى المرهق الكادح . وفى
هذا التيسير — فوق ما فيه من راحة وترغيب — تنمية موارد اللغة ،
وتمكين الانتفاع بها ، وإقدارها على مسايرة العصور المتجددة من
غير أن ينالها أذى ، أو يتسرب إليها ضعف .

وهذا هو الدستور الأقوم الذى يجب أن نحصر عليه فى كل
شأن من شؤونها ، وكل جديد نُقدم عليه من أمرها ؛ فننظر : أمفيد
هو ؛ فنقدم غير مبالغين ، بل فرحين مسارعين ، أم ضار فنحجم غير
مترددين ولا متوانين ؟

تشدد البصريون وضيقوا ، واعتقدوا أن سلامة اللغة
والدين فى هذا . ومالاتهم عوامل مختلفة ؛ ضفت على مذهبهم قوة ،
وأكسبته شهرة جعلت الناس أيامهم وبعدهم ينقادون لهم ، بغير
مفاضلة تامة نزيهة بين آرائهم وآراء غيرهم من النحاة .

وكان من جرّاء تشددهم أن وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيححة كثيرة؛ تخالف مذهبهم، وتهدم قواعدهم. فماذا يفعلون؟ لجؤا إلى التأويل المصنوع، والتكلف المفسد، والوصف بالقلّة ونحوها. فقل أن تجد قاعدة من قواعدهم سالمة من هذا البلاء. تراهم يذكرّون القاعدة، ويتبعونها بأمثلة خارجة عليها، مخالفة لها؛ يتناولونها بالتأويل النافر، والتمحل البعيد؛ كي تسائر قاعدتهم، وتساوق مذهبهم. وكأن القاعدة هي الأصل، والكلام العربي هو الفرع. فإن أعوزهم التأويل والتمحل أسعفهم الحُكم بالقلّة، أو الندرة، أو الشذوذ، أو ما شاء. وامن أسماء كهذه يرفعونها سيفاً مُصلّتا على كل ما يخالف ضوابطهم وأحكامهم. ويعجبني في هذا ما قاله العُكبري^(١): (كيف نجعل ما وضعه النحويون للتقريب والتعليم مما لا أصل له ولا ثبات حجة على لسان العرب الفصحاء؟ هذا لا يكون، ولا يحتاج به إلا جاهل).

ولم يتورعوا أن يطبقوا قانونهم على آيات كثيرة من القرآن الكريم كما طبقوه على غيره. وهذه جرأة منقطع النظير، ونهاية الجلود على الرأي الخاطيء. وقد يكون من المفيد أن أسوق بعض الأمثلة الموضحة.

(١) راجع شرحه لديوان المتنبي في القصيدة الرائية في مسدح ابن العميد عند البيت الذي أوله خشي الفحول... فقد جاء ما نصه: (قال النحاة: لا يجوز الجمع بين علامتي تأنيث مع أن العرب جمعوا بينهما فقالوا: علقاة وبهامة وعزهاة؛ فكيف نجعل... الخ)

(١) يقولون: (إن الموصول يحتاج لصلة تجيء بعده؛ فلا تتقدم هي ولا شيء منها عليه. أما نحو قوله تعالى: «وشروه بثمان بخرس دراهم معدودة، وكانوا فيه من الزاهدين» فنقول على أن في الكلام حذفاً. والتقدير: «وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين» «ففيه» متعلق بمحذوف، دلت عليه صلة آل؛ وليس متعلقاً بالصلة نفسها^(١)). ولت المشكلة انتهت عندهنا؛ بل جدت مشكلة أخرى بسبب هذا التأويل تداركها بتأويل جديد^(٢).

(٢) ويقولون: إن الحال لا تتقدم على صاحبها المجرور بحرف جر؛ فيصدمون بمثل قوله تعالى: «وما أرسلناك إلا كافة للناس» فماذا يفعلون؟ يتأولون؛ قائلين: إن «كافة» أصلها: «كافياً» (أى: مانعاً عن مخالفة الدين) فهي حال من الكاف في أرسلناك. والتاء في «كافة» للبالغه. أو: «كافة» صفة لمصدر محذوف، والتقدير: إرساله كافة للناس. أو... أو؛ وكل تأويل من هذا يثير إشكالا جديداً يترقب حلاً جديداً^(٣)...

(٣) ويقولون: ندر تقديم الحال على عاملها الظرف والمجرور المخبر بهما نحو: سعيد مستقراً عندك أو في هجر. وما ورد مخالفاً لذلك يحفظ ولا يقاس عليه. ثم يوافقون بقراءة من قرأ

(١) الاشموني: باب الموصول عند الكلام على الصفة الصريحة التي هي صلة آل.

(٢) راجع حاشية الصبان في الموضوع المذكور.

(٣) راجع الصبان وحاشيته في باب الحال.

بالنصب قوله تعالى : (والسّموات مطوياتٍ بيمينه) وقوله تعالى .
(وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصةً لذكورنا...) فيجيبون:
هذه قراءة شاذة^(١) .

فأى عجز بل أى عبث هذا؟ إن سلامة المنطق، ورجاحة
العقل تأبى مسائرتهم فيما يتوهمون .

هؤلاء علماء العربية وثقاتها يقررون في إجماع رائع أن القرآن
أفصح كلام عربي ، وأنه في المسكاة العليا من البلاغة . فكيف
يتفق هذا مع التأويل، والتمحل ، والتقدير؟ أيكون في أعلى المنازل
البلاغية ويحرم البصريون محاكاة كثير من أساليبه وتراكيبه: لأنها
لا تطابق قواعدهم النحوية ،؟ فإن نحن اجترأنا على مخالفتهم ،
وسرنا على نهجه - حكموا على كلامنا بالخطأ ، ولم يجزوا أن يصدروا
هذا الحكم على الأمثلة القرآنية التي حاكيها ، ولا على قواعدهم
التي وضعوها قاصرة مقصرة؛ وإنما يفرون من هذا وذاك إلى التأويل
البيغض في الآيات ، والتكلف المقهور .

إحدى اثنتين : إما الثبات على دعوانا فصاحة القرآن التي لا
تدانيها فصاحة ، وبلاغته التي لا تسمو إليها بلاغة؛ فتكون محاكاته
غفرا ومحمدة ، ولا تجرؤ القواعد البصرية ولا غيرها أن تمد إليه
سلطانها بالتأويل ، والتمحل ؛ بل يجب أن تسايهه وتنضوي تحته ،
وتخضع له . وإما أن نزل عن تلك الدعوى لنخضع لسلطان

(١) راجع الصبان وحاشيته في هذا الموضوع من بابا الحلال

القواعد، ونعلن ولاءنا لها؛ ولو خالفت القرآن، وفصيح الكلام العربي.
ولو أن مخالفة القواعد للقرآن، وجرأتها عليه - اقتضت
على مثال أو عشرة أو عشرين لهان الكرب شيئاً ما، ولقلنا ما يقوله
العربي: «في الشرخيار، وبعضه أهون من بعض، ولكنني انطلقت
وراء هذه الأمثلة أجمعها؛ فتم لي منها خمسون في جلسة واحدة.
فتوقفت، ضجراً، أسيفاً. ولا أدري مبلغ ما كنت أجمعه لو تابعت
الحصر والاستقصاء، وأطقت تصفح كتاب كالصبان وحاشيته؛
يحوي كثيراً من هذه الغرائب. لكنني ضقت ذرعاً بعيب المتأولين؛
سواء أكانوا من البصريين أم السكوفيين أو غيرهم، وعجبت أن يمتد
عبيهم إلى الكلام العربي الفصيح، ويتمادوا فيه حتى يبلغوا القرآن
الكريم. وتساءلت: كيف ساغ لهم هذا مع ما قدمناه من
الحقائق^(١)؟ بل مارأيهم في الحقائق الدامغة التالية - وسأطيل الكلام
فيها لحكمة تتضح بعد -:

١ - قال ابن خالويه في شرح الفصيح: (قد أجمع الناس على
أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن.
لا خلاف في ذلك^(٢))

ب - وقال صاحب الإتيقان^(٣) (كل ما ورد أن القرآن
قرئ به جازاً لا احتجاج به؛ سواء أكان متواتراً، أم آحاداً،
أم شاذاً).

(١) ص ٢٤ وما بعدها (٢) المزهر ص ١٠٩ (٣) ص ١٤ و١٥ طبعة الهند

ح - وقال البغدادي في خزانة الأدب ^(١) : (كلامه - عز اسمه -
أفصح كلام ، وأبلغه . ويجوز الاستشهاد بمتواتره ، وشأذه ؛
كما بينه ابن جنى) .

د - وقال الشاطبي في شرح الألفية ^(٢) : (استشهد النحاة
بكلام العرب وشعرهم ؛ فإن رواها اعتنوا بألفاظها ؛ لما يبنى
عليها من النحو . ولو وقعت على اجتهدهم لقضيت منه
العجب . وكذا القرآن ووجوه القراءات) .

ه - وقال الدماميني في آخر الباب السابع من هديته ^(٣) في قوله
تعالى : (وكذلك نُنَجِّي الْمُؤْمِنِينَ) :

(قرى* وكذلك نُجِّي المؤمنين ؛ بإدغام النون في الجيم . وهذه
القراءة تدل على جواز هذا الإدغام ؛ فإن العربية تؤخذ من القرآن ،
المعجز بفصاحته . وقول من يقول : « مثله لم يجيء عن العرب »
مشيرا إلى أنه أحاط بجميع كلام العرب - فيه تحجير واسع . وكيف
يجوز الاحتجاج والأخذ بأقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد
عليه ؛ لجهله ، أو لعدم عدالته ، أو لجهالة علمه وعدالته - ويترك
الأخذ والتمسك بما ثبت تواتره عن ثبوت عصمته عن الغلط ؛ وهو
سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أفصح العرب . مع

(١) ص ٣٣٩ محاضر المجمع اللغوي دور الانعقاد الأول

(٢) ص ٣٤١ محاضر المجمع دور الانعقاد الأول

(٣) ص ٥٤ > ١ من المواهب الفتحية

قوله تعالى: (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) . فإن قلت :
القراءات السبع متواترة فيما لم يكن من قبيل الأداء ، وأما ما هو من
قبيل الأداء — كالمسد ، والإمالة ، وتخفيف الهمزة ، والإدغام ،
والإخفاء — فغير متواتر؛ كما ذكره ابن الحاجب في أصوله ، وذكره
غيره . قلت : نعم؛ لكن لا يكون نقل القراء هذه الأشياء أقل من
نقل ناقلِي العربية ، والأشعار ، والأقوال . فكيف يطعن فيما نقله
الثقات بأنه لم يحىء مثله ؟ ولو نقل ناقلون عن مجهول الحال لقبولوه ؛
فقبول هذا أولى) .

(وقال قتادة : كانت قريش تجتبي « أي تختار » أفضل لغات
العرب ؛ حتى صار أفضل لغاتها لغتها ؛ فنزل القرآن الكريم بها .
وقال أبو عمرو . القرآن الكريم لا يأتي بالقليل من اللغة ، ولا الشاذ) .
و — وقال الرازي في تفسيره ^(١) : (إذا جوزنا إثبات اللغة
بشعر مجهول فجواز إثباتها بالقرآن أولى . وكثيرا ما نرى
النحويين متحيرين في تفسير الألفاظ الواردة في القرآن .
فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول فرحوا به . وأنا شديد
التعجب منهم ؛ فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول
على وفقه دليلا على صحته فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلا
على صحته أولى) .

ز — وقال ابن حزم في كتاب الفصل^(١): (لا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس، أو لزهير، أو لجرير، أو الحطيئة، أو الطرماح، أو لأعرابي أسدي، أو سلمى، أو تميمي، أو من سائر أبناء العرب — لفظاً في شعر أو نثر جعله في اللغة، وقطع به، ولم يعترض فيه. ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاماً لم يلتفت إليه، ولا جعله حجة. وجعل يصرفه عن وجهه، ويحرفه عن موضعه، ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه).

ح — وقال علماء القراءات^(٢): (إن القراءات السبعة، بل العشرة ثابتة، وموافقة قواعد العربية)

ط — وقال الزجاج^(٣): (القرآن الكريم مُحْكَمٌ لا لُحْنَ فيه بشيء يتكلم العرب بأجود منه في الأعراب)



ما رأى البصريين وأعوانهم في هذه النصوص وأشباهاها؟
أيتأولونها؟ أم يشكون في صحتها، أم ماذا؟

الحق أنهم أسرفوا في حب لغتهم، وأساءوا اختيسار الوسيلة
لصياتها، بما عَقَدُوا، وشَعَسُوا، وضيقوا على المتعلمين،

(١) ص ٢٩ كتاب القياس في اللغة (٢) ص ٨٧ ج ٢ من المواهب

الفتحية (٣) ص ٨٢ ج ٢ من المواهب.

والكتاب ، والشعراء ، وسائر الناطقين بالعربية الفصيحة ؛ يحاكون
بها القرآن ، وكثيراً من المأثور ؛ فيجبهون بأنهم أخطئوا حيناً ، أو
اتبعوا الشاذ ، أو نهجوا النهج الضعيف حيناً آخر ؛ فتساورهم
الوساوس ، وتستبد بهم الخيرة ؛ إذ كيف يحكم على كلامهم بهذا
الحكم ؟ وهم إنما يتشبهون بالقرآن الكريم ، والكلام الأصيل ،
ويستقون من أصفى معين يُقوّم ألسنتهم ، ويمدهم بزاد أدبي
وافر ، وينهض بهم في مراقى البلاغة ما لا تمدهم القواعد والضوابط .
إن مثل هؤلاء المتشددین في غير تدبر كمثل الأم إزاء وحيدها
الذي أدركته على يأس وطول انتظار ؛ يدفعها الحب العارم إلى
ملازمته ، والإسراف في صيائمه ؛ فتحجبه عن الشمس والهواء ؛
خشية أذاهما . وتتخمه بصنوف المطاعم والمشارب ؛ خوف
الضعف والذبول ، وترهقه بكثير الملابس ؛ استظهاراً للإعزاز ،
أو مبالغة في التوقي ؛ فيكون من وراء ذلك ما تخافه وتخشاه ؛
الضعف ، والمرض ، والهلاك .

لنرجع إلى هذه النصوص مرة أخرى . فقد أجمعت على أن
القرآن الكريم موضع الاستشهاد والاحتجاج بكلامه ؛ جملة
وتفصيلاً ؛ ولم تدع ريباً في ذلك . ولكنها صرحت في بعض نواحيها
أنه قد يحوى القياس ، وغير القياسى ، أى : المطرد والشاذ . فكيف
نوفق بين الأمرين ؛ الإجماع على أنه موضع الحججة ، والإشارة إلى
أنه قد يحوى الشاذ ، والشاذ عند جمهور النحاة لا يقاس عليه ؛ كيف

يأتلف هذا مع الإجماع على أنه أسمى لغة بلاغية عرفها العرب ،
والمتكلمون بلسانهم ؟

لقد حاك في نفسي من هذا شيء كثير . ولم أجد للسؤال جواباً
أطمئن إليه حتى اهتديت إلى رأى الإمام العظيم ابن مالك ؛ فقد أهَمَّه
ما أهَمَّنِي من ذلك التناقض ، وداخله منه ما داخلني ؛ فلم يتردد في
اتباع ما يقضى به المنطق المحقول (من التعويل على اللفظة الواحدة ،
تأتى في القرآن ؛ ظاهرها جواز ما يمنعه النجاة ؛ فيعول عليها في الجواز
ومخالفة الأئمة . وربما رجح ذلك بأبيات مشهورة) (١) فأكبرته ،
وارتاحت نفسي لرأيه .

ومن عجب أن يعيبه بعض العلماء لهذا ، ويصفونه بأنه غير منصف
ولا واع للبراد من المقيس وغير المقيس في القرآن ، ويشرحون تلك
القضية الغامضة شراً . أيزعمون أنه يزيل غموضها ، ولكنهم يسدلون
عليها غموضاً كشيئاً جديداً . ومن الخير أن ننقل كلامهم (٢) . قالوا :
(إن القرآن قد يأتى بما لا يقاس عليه وإن كان فصيحاً ،
وموجهاً في القياس — لقلته . فليس كل ما تكلمت به العرب يقاس
عليه . وربما يظن من لم يطلع على مقاصد النجاة أن قولهم شاذ ، أو
لا يقاس عليه ، أو نحو ذلك — ضعيف في نفسه أو غير فصيح . وقد

(١) الشاطبي على الالفيه (نقلته المواهب ج ١ ص ٤٢)

(٢) المصدر والموضع السالف

يقع مثل ذلك في القرآن ؛ فيشنعون عليهم ، وهم أولى بالتشنيع ،
والتجهيل ، والتقييح ؛ لأن النحويين لما استقرموا الكلام وجدوا
كلام العرب قسامين ؛ قسم يسهل عليهم وجه القياس فيه ، ولم
يعارضه معارض ؛ لشهرته في الاستعمال ؛ أو لكثرة النظائر فيه —
وأعملوه بإطلاق ؛ علماً بأن العرب كذلك تفعل في قياسيه . وقسم
لم يظهر لهم فيه وجه القياس ، أو عارضه معارض لقلته . وكثرة
ما يخالفه ؛ فتمى قالوا : شاذ ، أو موقوف على السماع ، أو نحو ذلك —
فعناه أنا نتبع العرب فيما تكلمت به من ذلك ، ولا نقيس عليه
غيره ؛ لا لأنه غير فصيح — بل لأننا نعلم أنها لم تقصد بذلك القليل
أن يقاس عليه ؛ أى : يغلب على الظن ذلك ، وترى المعارض له
أقوى ، وأشهر ، وأكثر في الاستعمال .

هذا الذى يعنون ؛ لأنهم يرمون الكلام العربى بالتضعيف .
حاشا لله ؛ وكيف وهم الذين قاموا بفرض الدفاع عن كتاب الله
عز وجل . وعبارات الشريعة المطهرة ، وكلام نبينا محمد صلى الله
عليه وسلم ؛ فهم أشد توقيراً لكلام العرب ، وأشد احتياطاً عايه
ممن يغمز عليهم ما هم براء منه . اللهم إلا أن يكون من العرب من
باعد عن مجبوحه أو طائهم ، وبيان جمهرتهم ، وقارب مكان العجم ،
أو خالطهم ، أو ما أشبه ذلك ممن يخالف العرب فى بعض كلامها ،
وأنحاء عبارتها ؛ فيقولون : هذه لغة ضعيفة ، أو نحو ذلك . فهذا
واجب أن يعرف به ، وهو من جملة حفظ الشريعة ، ومن الاحتياط

لها . وإذا كان هذا مقصدهم ، وعليه مدارهم - فهم أحق أن ينسب إليهم المعرفة بكلام العرب ، ومراتبه في الفصاحة ، وما من ذلك الفصيح قياسي وما منه ليس بقياسي . ولا تضر العبارات إذا عرف الإصطلاح منها) .

وهذا دفاع عن النحاة فيه إيضاح لطريقتهم ، وفي ظاهره شيء من القوة ، ولكن في دخائله ضعف كثير :

(١) ذلك أنه جعل الكلام العربي قياسيا وغير قياسي ، والقياسي هو الكثير . ولم يحدد هذه الكثرة ، ولم يبين شيئا منها ومعالمها ، بل تركها مبهمه ، غامضة ، مطلقة ؛ كما فعل غيره من النحاة ؛ فوقعنا في الفوضى ، والاضطراب ؛ بسبب العجز عن الفصل بين القياسي والشاذ ، وعُدننا كما بدأنا ؛ ندور حول المشكلة الأساسية .

(٢) وجعل القرآن يأتي بما لا يقاس عليه ؛ لقلته . وإن كان فصيحاً وموجهاً في القياس . وهذا غريب ؛ لا ندرك كيف يقع . فن يدرك أن القرآن يأتي بالفصيح الموجه^(١) في القياس ومع ذلك لا يقاس عليه ؛ أليس معنى هذا أن بعضاً من القرآن يؤيده القياس ولكن لا يقاس عليه ؟ أي : أنه مقيس غير مقيس . وهل بعد هذا تناقض ؟

(٣) وجعل القليل أو الشاذ لا يقاس عليه ؛ لا لأنه غير فصيح ، بل لأن العرب لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه . أي : يغلب على الظن ذلك . فمن أين نعلم ، أو يتسرب إلى ظننا هذا ؟

(١) أي الذي له وجه وحجة .

وهل كان العرب الأوائل يعدون المقدمات، ويُحكِّمون النتائج، ويرتبون القضايا المنطقية - قبل أن ينطقوا؟ وإذا كانت لا تريد من القليل أن يقاس عليه فلم تكلمت به؟ ولم حكمتْ بِنافصاحتها؟ وهل تركته بعد أن تكلمت به، وكان تركه طويلاً يدخله في حد المهمل الذي أميت (وللمهمَل من الألفاظ حكم آخر يختلف عما نحن بصدده)؟ فإن لم تهمله لم يكن بالقليل ولا الضعيف ولا الشاذ. وهل تنبه أصحاب هذا الرأي إلى أن الحكم بقياسية الكلام عند قبيلة بمبلغ شيوعه عند غيرها يخالف كل المخالفة ما قرره العلماء من أن كلام كل قبيلة، وكل عربي فصيح - حجة؟

وهل في استطاعة باحث منقب - ولو وقف نفسه على البحث وأفناها من أجله - أن يصل إلى ذلك الشيوع على وجه صحيح أو قريب من الصحيح مع ما أوردناه من أن لغة العرب لا يحيط بها أحد، وأن كثيرها ضاع بحوادث الأيام، وقليلها ثبت على العواصف؟

(٤) ولو كان الأمر في القياس والسماع كما يقول فلم اختلف النجاة فيما له قياس وسماع معاً؛ أيعتمدون على القياس وحده، أم على السماع وحده، أم يديحون الأمرين؟^(١) (ألا يدل هذا على غموض القياس عندهم وخفاء حقيقته عليهم؟)

(١) راجع الصبان والخضري والهمع في باب أبنية المصادر عند الكلام على فعل قياس مصدر المعدي. . وكذلك الصبان في التفسير عند الكلام على جمع فعل على فعال وفعل وعند الكلام في أبنية المصادر على مصدر المرة.

تلك بعض الملاحظات التي تطالع من يسمع الرأي السالف ،
والمقام لا يتسع لتسجيل الباقي .

وعندي أن القرآن فوق مستوى التأويلات ، وأن فيصل الرأي
فيه : الاستشهاد النحوي والبلاغي بظاهره ؛ من غير نظر إلى قلة أو
كثرة ؛ كما يقول الإمام ابن مالك . وإذا كان الكوفيون يعولون على
الشاهد الواحد أو الشاهدين مما سُمِعَ عن العرب فتعويلهم على
ما ورد في القرآن أحق وأولى ؛ وليس مقبولا منهم أن يلجأوا معه
إلى التأويل ، وإن كانوا في هذا أخف من إخوانهم البصريين .

• • •

ولعل السبب في امتداد الجدل إلى القرآن وغيره من فصيح
الكلام القديم ، بل السبب في كثرة الآراء النحوية المختلفة ؛ ما تباين
منها أو تقارب — أمران :

« أحدهما ، الغموض الذي غشى القياسى والشاذ ، ولم يكشفه
رأى صائب ووضح ؛ يبين حقيقته ، ويجمع الباحثون عنده في كل مسألة
تُعرض عليهم ؛ فلا يأخذ فريق بالقياس ، وآخر بالسمع ، وثالث
بالأمرين معاً .

« ثانيهما » ما أشرنا إليه قبلاً من أن اللغويين الأوائل
— على سائغ فضلهم ، وكريم صنيعهم — عولوا في جمع المادة
اللغوية على القبائل الضاربة وسط شبه الجزيرة العربية ، ونقلوا عنها
أكثر ما نقلوا ، وأخذوا غيره من بقية القبائل الأخرى . ثم خلطوا

ما نقلوا ، وأرسلوا بعضه في بعض . وهذه القبائل وتلك يقع
الخلافا بينهما في كثير من الظواهر اللغوية ؛ بالرغم من أن لغتهما العربية .
فلما جاء النحاة ، واستنبطوا قواعدهم مما جمعه اللغويون مختلطاً .
لم يكن بد أن يصادفوا ذلك التباين والاختلاف ، ويكون له أثره
في أحكامهم ؛ فتجىء مطبوعة بطابعه ، موسومة باسمته . ينتزعون
الحكم من الألفاظ الشائعة - في زعمهم ، وعلى حسب اجتهادهم -
عند قبائل وسط الجزيرة ، أو عند واحدة مشهورة منها ؛
كقريش . ولا يلبثون أن يقعوا على ما يخالفه ؛ فيحكموا على
المخالف بالشذوذ أو القلة ، أو ما شاءوا من أسماء ؛ تفيد الضعف ،
وتمنع القياس . ومن هنا نشأ التناقض والتضارب في أكثر الأحكام ؛
فقل أن تجد حكماً لا خلف فيه ، ولا تعارض بينه وبين أمثلة من
صميم الكلام العربي الفصيح ؛ حتى الأحكام التي تجرى في النحو
بجري الأليات من الفاعل ، والمفعول ، والمبتدأ ، وعمل النواسخ ...
إن جمع المادة اللغوية وخلطها على الوجه الذي اختاره اللغويون
الأوائل مفيد أتم الفائدة في حصرها ، وتجميع مادتها ، ولم تشتاتها .
ولكنه مسمى إلى ضبط حرورها ، واستخلاص القواعد النحوية منها ،
وكان جديراً بالنحاة الأوائل أن يتنبهوا لهذا عند وضعهم النحو ،
واستنباطهم قواعده . وأن يسلكوا مسلكاً بعيداً عما يسىء ، متفقاً
مع ما يعرفونه من أن لغات القبائل - وإن تشابهت في أمور كثيرة -
تختلف في أخرى . وكان واجب الحيلة وإصالة الرأي يقضى عليهم
أن يلجئوا إلى إحدى طريقتين :

« الأولى » وضع نحو خاص لكل قبيلة ؛ يساير لغتها ولهجتها ،
ويلائم لسانها دون غيرها من القبائل ؛ فيجىء نحواً صافياً ، لا بلبله
فيه ولا اشتراك ؛ كالذى تفعله اليوم البلاد الإسلامية فى قراءة
القرآن ؛ فلكل صقع منها قراءة خاصة اختارها من بين القراءات
المشهورة ؛ فهذا يقرأ برواية « حفص » وذلك يقرأ برواية
« ورش » . . . وآخر برواية « حمزة » ، وهكذا .

ولهذا النحو مزيته ، ولكن له عيوبه التى من أوضحها قطع
الصلة اللغوية والأدبية بين القبيلة وأختها التى تغايرها فى « نحوها » .
وقد يكون الخلف واسعاً بين هذا « النحو » والقرآن ؛ فيعجز أهلها
عن قراءة كتابهم الأقدس ، وفهم أحكامه ، وأحكام الدين . والاتصال
بالتراث القديم عامة .

هذا إلى أن القبيلة العربية لن تظل - أبد الدهر - محتفظة بعزلتها ،
مقتصرة على بيئتها ؛ فتملك العزلة إن تهيأت أسبابها فى العصر الجاهلى
وبعض ما يليه لا تهيأ فى باقى العصور ، فليس من حسن التدبير أن
نفسى حين وضع النحو أنا نضعه لها ، ولا خلافاً ، وأعقابها ، ولأمم
أخرى مستعربة أو أعجمية ؛ انضوت تحت لواء الإسلام ، وتكلمت
بلغة أهلها ، وأنه سيجىء بعدها أقوام وأقوام لا يمتون إلى القبيلة
الأولى بصلة ، أو يمتون إليها بأوهن الصلات . وتلك عيوب تسمى .
إلى هذه الطريقة ، وتصرف عن التداوى بها .

« الثانية » اختيار مثل بلاغى « أسمى » ليكون وحده المرجع
الذى تستنبط منه القواعد النحوية الموحدة ، فإذا تم استنباطها

وجب على الناطقين بالعربية اتباع أحكامها ؛ لا ينفرد بهذا قبيل دون قبيل ، ولا فرد دون آخر . واستخدموها جميعاً في لغتهم العلمية ، والأدبية وسائر نواحيهم الجديدة . أما الشئون اليومية الرتيبة التافهة فلكتل لغته العامية . ولهجته الخاصة ؛ إن شاء استعملها ، أو استعمل اللغة الرسمية المشتركة ؛ على نحو مما يقع في إقليم مصر وغيرها اليوم ؛ فلو وجه القبلي لغته العامية التي تخالف لغة الوجه البحري ، ولكل إقليم فيهما لغته العامية التي تخالف ما يجاوره في بعض الأوصاف اللغوية .

ولا شك أننا سنجد عنتاً في اختيار القبيلة التي نُؤثر لغتها ولهجتها على غيرها . ومن الخير أن نريح أنفسنا من هذا العنت ؛ فنختار القرآن نفسه لذلك ، ونجعل لغته المسجلة في المصحف هي اللغة الأثيرة التي نتخذها إماماً . مقتصرين فيها على قراءة واحدة من أشهر قراءاته لا نتعدها ، ولا نذكر معها أن بعض الآيات توافق لهجة قریش ، أو هذيل ، أو غيرهما ؛ بل نفسى أو نتناسى في حزم وإصرار هذه النسبة .

وإذا كانت لغة القرآن هي التي اجتمع الرأى قديماً وحديثاً على أنها أسمى الصور العربية البليغة فإن نجد من أحد اعتراضاً على اختيارها ؛ فلا يغضب تميمي ، ولا قيسي ، ولا بصرى ، ولا أسدى ، ولا غيره لإهمال لغته ، وإيثار اللغة المصحفية عليها . ولن نجد في إنفاذ خطتنا وتحقيقها عناء ؛ لأن القدماء (أثابهم الله) قد احتملوا

الشطر الأكبر من ذلك بوضع «النحو» ، واستنباط قواعده . فهمتنا مقصورة على مراجعة ذلك « النحو » إزاء القرآن ، وعرضه عليه ؛ فما جاء موافقاً لظواهر الكتاب الكريم أبقيناه ، وإلا أهملناه من غير أن نقبل فيه تأويلاً ، أو نرضى بما يسمونه : القليل أو الشاذ في كتاب الله ، أو نحو ذلك من أسماء ابتدعوها . فإن تفقدنا بعض القواعد فلم نجد لها شواهد في القرآن ، ولم نجد فيه ما يخالفها رجعنا قبل إقرارها إلى كلام عربي نال من الشهرة والذیوع ما جعله مشاعاً بين القبائل ، أو بمنزلة المشاع ؛ لا ينسب لواحدة دون أخرى ؛ كالمعلقات ، وبعض النصوص الشعرية والنثرية القديمة ، وغيرها من التراث الأصيل الذي يتقبله الناس على أنه مجرد ذخر أدبي ينسبونه لصاحبه ، ولكنهم يتناسون قبيلته ؛ لا يبالون أكانت مضراً أم قيساً أو غيرهما ؛ شأن فقهاءنا اليوم يتخرون من أقوال الأئمة السابقين ما يلائم العصر ، ويناسب الحياة القائمة ، لا يبالون أين يقع الرأي بهم ؛ أعلى شافعي ، أم حنفي ، أم غيرهما ؟

فإن رأينا من ظواهر القراءة القرآنية الموحدة ما يصلح لاستنباط حكمين مختلفين " أخذنا بهما ، ولم يكن أحدهما أحق بالمحاكاة من الآخر ؛ منعاً للترجيح بلا مرجح ؛ كما يقولون) ولأن ذلك سيكون قليلاً محتملاً ؛ برغم أني أوثر الاقتصار على أحدهما ؛ منعاً للبلبلة التي نشكو منها .

(١) كتجريد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا أسند لفاعل ظاهر مثنى أو جمع . . . فقد ورد في القرآن مجرداً كثيراً وغير مجرد في قوله :
(وأسروا النجوى الذين ظلموا . . . وغيرها بما يؤلونه)

بهذا النحو نأمن الوقوع في الخلط والإفساد اللذين وقع فيهما
النحاة القدامى في أكثر مسائلهم ؛ بل كلها . فلا نقول إن الأسماء
الخمسة قد تعرب بالحروف ، وقد تعرب إعراب المقصور ، وقد
يعرب بعضها بحركات ظاهرة على الآخر . . . وإن الأفعال الخمسة
ترفع بثبوت النون، وقد تحذف هذه النون . . . وإن المثني قد يعرب
بالألّف والياء ، وقد يعرب إعراب المقصور . . . وإن الحال (١)
لا يكون معرفة في الغالب . وما ورد منه معرفاً فهو مؤول ، وأجاز
يونس والبغداديون تعريفه مطلقاً بلا تأويل ؛ وفصل الكوفيون
فقالوا: إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها، وإلا فلا تصح . . .
إلى غير هذا مما هو بتدوين اللهجات واللغات المختلفة أشبهه ، وصلته
بالنحو أبعد ؛ فإنما وضع النحو للمعاونة على إصابة الضبط ، وإقذار
المتكلم على سلامة الحركات ، في سرعة ، ويسر ، وتخفيف . وهذا
فيه تعويق ، ومشقة ، وتخليط . فوق ما فيه من تشعيب ، وإفاضة ؛
تحيير العقل ، وتكدّ الذهن ؛ ولا تساعد على تفهم ، ولا إجادة ،
ولا حسن مرآة . وإن ساعدت على صدق القائلين : « ليس في
الكلام خطأ أمام النحو القديم » .

ومن الواجب أن نعتمد على القرآن والنص القديم في محض الحركات
الإعرابية وما يتصل بها . أما في متن الكلمات، وفي الجموع، والمصادر،
والمشتقات، وأمثالها مما يتعلق بصيغة الألفاظ، وبناء هيكلها، ومادتها
الأصلية، وتقديمها، وتأخيرها، وذكرها، وحذفها - فلا تقتصر فيه
على القرآن ؛ بل نرجع فيه إلى القياس بمعناه العام الذي يبيح لنا محاكاة

الكلام العربي الأصيل ؛ لا نخصّ به قبيلة معينة ، ولا فرداً بذاته .
فإذا أردنا أن نجمع المصدر المؤكّد لفعله جمع تكسير ، أو نجمع
« مفعولا » على « مفاعيل » أو نحول اسم الفاعل من الثلاثي اللازم
والمتعدي إلى « صيغ المبالغة » كلها ، أو نجيء بلفظ « أم المعادلة »
بعد « هل » أو نصوغ اسم الآلة من الثلاثي اللازم ، أو نبتدي
بالسكرة ، أو نوقع المصدر حالا ، ونعتا ... أو ... فعلنا غير متحرّجين
كما يفعل الأدباء والكتاب اليوم ، لأن لهذا كله نظائر مسموعة . غير
مبالين هنا بكثرة السماع أو قلته ، أو بما يتعلل به النحاة لمنع .
وسبب التفرقة في القياس بين الحركات الإعرابية ومتن الكلمات
واضح ؛ ذلك أن التضييق في القياس الإعرابي ، وقصره على القرآن
وما ألحق به يُفيد في دفع الفوضى ، ومنع البلبلة في الضبط ؛ ويقضى
على المذاهب النحوية المتناقضة ، التي لا يعدم الخطأ معها تصويبا .
أما الإطلاق في قياس متن الألفاظ ، وعدم قصره على القرآن ؛
أو على بعض القبائل - فيفيد في توسعة أصول اللغة ، وتنمية مواردها ،
وفتح المسالك الصالحة أمام الناطقين بها . من غير أن يفضى إلى
شيء من البلبلة ، أو الاضطراب ، أو الإساءة . أي إساءة للغة في أن
نبحث عن مصدر فعل من الأفعال ، أو جمع من جموع التكسير .
أو صفة من المشتقات أو . . أو . . - فنجد السبيل ميسرا ، والنظائر
التي تعين على القياس قريبة مهيأة ؛ لا نبالي بكثرة أو قلّة ؟ .. أي إساءة
في أن نؤخّر بعض الألفاظ ، أو نؤخرها ، أو نُثبت ، أو نُحذف
ما نشاء - غير خاضعين إلا للمسموع الفصيح ؛ لا للمطرّد ، أو الشاذ ،
أو لتعليل النحاة ، وإعنائهم ؟ ومع ما في هذه الطريقة من توسعة
وتيسير - فيها إيجاز للقواعد النحوية ، واختصار لأحكامها ؛ إذ

أنها تغنينا عن كثير من تلك القواعد المعوقة المقيّدة، التي تحرم علينا أنواعا من المباح^(١) لا تحرمها الاستعمالات العربية الأصيلة، كما تغنينا عن أخرى تبيح لنا الاستعمال ولكن بشروط^(٢) وقيود. هذه الطريقة أفضل من سابقها، وأبرأ من عيوبها، ولا يزال التداوى بها كفيلا بالبره مما نعانیه، ولن نجري معها في القياس وراء الكثرة أو القلة كما أشرنا، بل يكون القياس في الحركات الإعرابية هو: ماله نظير في القرآن (في القراءة التي أجمعنا على اختيارها) أو في الشائع من كلام العرب، إن لم يكن للنظير وجود في القرآن. ويكون القياس في متن اللغة ونصوص الكلمات هو: القرآن (بقراءاته المختلفة)، وكلام العرب جماعات وأفراداً. ونزح أنفسنا والمتعلمين من بلاء كثير، وجهد لا طائل وراه. ونحل مشكلات كثيرة عزّت على الحل حتى اليوم؛ كمشكلة التضمين^(٣) النحوي والبياني، وكالخلافاً في تعدية بعض الأفعال أو لزومها، وكإنباء بعض حروف الجر عن بعض و... و...

هذا إلى أنها الخطوة الأولى لإصلاح النحو التفصيلي الموسع قد نستطيع بعدها أن نتناول أحكامه بالحذف أو الإدماج، ونصل

(١) كتحریم صياغة اسم الآلة إلا من الثلاثي المتعدى، وكذلك صيغ المبالغة (عداء فعال،) . (٢) كالقيود الموضوعية على الابتداء بالنكرة، وجموع التكمير، والمصادر، و... (٣) عرض المجمع اللغوي لهذه المشكلات ولا سيما التضمين؛ فأطال عنده الوقوف. ولكنه انتهى فيه إلى قرار زاده غموضاً واضطراباً. والامر في المشكلات الثلاث لا يتطلب أكثر من الأخذ برأي الكوفيين ومن لفّ لفّهم. وملخصه: أن هذه لهجات ولغات أصلية؛ لم ينب فيها لفظ عن لفظ، ولم تتضمن كلمة معنى أخرى، ولم يحذف من الجملة ولم يقدر فيها شيء.

إلى نحوٍ مختصر موجز؛ يلائم ناشئة اليوم، وجمهوره المثقفين غير المتخصصين.

ومما يشجع على اختيار هذه الطريقة، وعدم الاعتراض عايتها — أن القبائل العربية الأصيلة انقرضت، وأن الأمم الدخيلة على العرب اليوم أكثر من بقايا العرب الخُلص. وهؤلاء وهؤلاء لا تجمعهم بالبصريين، أو الكوفيين، أو البغداديين، أو غيرهم — رابطة عصبية تجعلهم يتعلقون بها، وينتصرون لها دون الأخرى؛ بل كل ما يعينهم أن يجدوا نحواً ميسراً وافياً.

وهبنا نجد اليوم بقايا من القبائل التي كانت ضاربة حول البصرة أو الكوفة أو غيرها؛ تلهج لهجتهم، وتنطق لغتهم — فإنها لا شك بقايا ضئيلة. وسندع لها لغتها الموروثة، تصطنعها في شئونها اليومية الدنيا إن شاءت. أما في الشؤون العلمية والفنية وسائر المواقف العالية فاللغة الموحدة، واللسان الجديد، الباقي ما بقى القرآن.

وبهذه المناسبة (التي ندعو فيها إلى نحو جديد) أشير إلى مقال لبعض الباحثين يقترح فيه «نحواً» جديداً؛ أساسه مراجعة المذاهب النحوية القديمة، واختيار كل بلد منها ما يلائم لهجته العامية، أو يقاربها؛ فإذا كانت العامة في صقع من الأصقاع تلتزم الألف في المثني، والواو في الأسماء الخمسة — وجب أن ننتقي لها من المذاهب النحوية ما يوافق هذا. وإذا كانت العامة في صقع آخر تلتزم الياء في المثني، والألف في الأسماء الخمسة — بحثنا عن مذهب يؤيد لهجتهم، ووضعنا «النحو» مطابقاً لها... وهكذا يتعدد النحو

بتعدد العاميات ، وما أكثرها . . وهذا رأى خاطئ ؛ إذ يعدد اللهجات الرسمية والواقعية بين البلاد الناطقة باللغة العربية ، ويقطع الصلات الأدبية بينها ، كما يقطع الصلات بينها وبين تراثها الديني ، والعلمي ، والأدبي القديم . هذا إلى أن اللغة العامية تتغير بتغير الأيام والحوادث — كما هو معروف ومشاهد — فالنحو الذي يُبنى على أساسها نحو قصير العمر ؛ لن يفوز باستقرار . وشتان بينه وبين النحو الذي نقترحه ؛ فإنه طويل العمر ، يرجح منه — على طول المدى ، وتوالي الحقب — أن يكون جارياً على كل لسان عربي ، بارزاً في كلام العامة والخاصة ، في جليل الشئون ويسيرها .

نعم إن الأخذ بالنحو — كما اقترحنا — سيؤدي إلى إهمال كثير من القراءات القرآنية ، واللهجات العربية ، واستغلاق كثير من النصوص التي تحوى تلك اللهجات . ولكن هذا كله ليس جديداً على أهل العصور الحاضرة ؛ فأكثرهم لا يعلم شيئاً من هذه القراءات واللهجات التي هي قصر على طائفة محصورة ، معدودة ، يتلقونها بالتعليم والتوقيف . أما غيرهم فلا يدري عنها شيئاً . فليس في الطريقة المقترحة طارىء جليل .

وليس مما يضر النحو المقترح أن تظل القراءات واللهجات وفقاً على طائفة خاصة ترغب في تعلمها ، وتلقياها . وتوضع لها الكتب المفيدة ، وتُستصَفى الآراء النحوية التي مصدرها اللهجات ولغات بعض القبائل لتدون مستقلة في تلك الكتب ، بعيدة عن النحو العام ؛ كي لا نعود إلى الخلط والفوضى والتناقض وغيره مما كان داء النحو القديم ، ودواؤه فيما اقترحناه .

التعليل

عرفنا ما كان من أمر القياس والسمع، واختلاف الآراء فيهما، وأثر ذلك في المسائل النحوية. وبقيت مسألة تتصل بالقياس أو تتمفرع منه؛ تلك هي مسألة: «التعليل». فلست ترى حكماً نحويّاً ولا قاعدة من قواعد النحاة—إلا لها تعليل؛ يطول أو يقصر، ويعتدل أو يلتوى—على حسب مقدرة النحوى، وتمكّنه من زمام اللغة والجدل، ورغبته في التَّنوّق، وإظهار البراعة؛ فالفارسي غير العربي. والمنتسب إلى إحدى الفرق الكلامية غير البعيد منها، والطالب المقلّد غير إمامه. وكل واحد من هؤلاء أخذ بنصيب من الفلسفة والجدل المنطقي الشائع أيام تدوين النحو، والذي نشأ أول ما نشأ، للدفاع عن الدين، وما يتصل به، ثم التزموه حتى غلبهم في سائر بحوثهم الدينية وغير الدينية، وصار أمانة الثقافة، وعنوان المعرفة، (كما سبق). نعم إن الأنصبة تختلف، والحظوظ تتفاوت، ولكن الجميع مندفعون إلى الأخذ به؛ وإن تفاوتت الدرجات.

يقول النحاة: الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، «وَأَيْن» مبنية على الفتح، «وَأَنْ» تعمل مذكورة ومخدوفة... وهذا حسن منهم، وصنيع لا يجحد. لكن هل للرفع، أو للنصب، أو البناء، أو غيره—سبب منطقيّ، أو تعليل مقبول سوى أن العرب تكلموا به هكذا، ولو تكلموا بغيره لوجب اتباعهم من غير تعليل ولا تغيير؟

إن النحاة—لا يرضون هذا، ولا يقفون عنده، بل يتساءلون:
لم رفع الفاعل؟ ولم نصب المفعول؟ ولم لم يكن العكس مثلاً؟
ويجيبون عن كل اعتراض بإجابة. وقد ينشأ عن الإجابة اعتراض
جديد. وإجابة أخرى.. وهكذا تتعدد الأسئلة والإجابة، وتخلق
الفروض والإشكالات، وتعقد العُقد وتحل، وتخدم الحرب
الجدلية في غير طائل. واقد أصاب ابن سنان الخفاجي حين يقول^(١)
(إن النحاة يجب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه...
فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سُلط على ما يعلل به النحويون
لم يثبت معه إلا الفذ الفرد، بل لا يثبت منه شيء البتة؛ ولذلك
كان المصيب منهم المحصل من يقول: هكذا قالت العرب، من غير
زيادة على ذلك.

وربما اعتذر المعتذر لهم بأن علمهم إنما ذكروها وأوردوها
لتصير صناعة ورياضة، ويتدرب بها المتعلم، ويقوى بتأملها
المبتدى. فأما أن يكون ذلك جارياً على قانون التعليل الصحيح،
والقياس المستقيم—فذلك بعيد، لا يكاد يذهب إليه محصل)
ولو أن الأمر اقتصر على المعارك الجدلية المجردة التي لا يمتد أثرها
إلى تصويب أنواع من الكلام وتخطئة أخرى بغير حق— لقلنا
خطب يسير؛ ولكنه تعداها إلى صميم اللغة، وأصولها، وأساليبها

(١) في كتابه سر الفصاحة ص ٣١

إذ اتخذوا من تلك العلل المعلولة قيوداً حديدية ، أخضعوا لها الكلام العربي الأصيل ، كما أخضعوا لها كلام المحدثين : فإذا رأوا الأول لا يسايرها قالوا عنه : شاذ ، أو قليل ، أو مؤول ، أو ما إلى ذلك من أسماء تفيد ضعفه ، وبطلان القياس عليه . وإذا رأوا كلامنا لا يوافقها حكموا عليه بالخطأ والفساد ؛ وإن كان موافقاً للكلام العربي الأصيل ؛ فالعلل عندهم غايات يخضع لها النص القديم ؛ ودأبها الأصل وهو الفرع ؛ إذا انحرف عنها تناولته عصاها . فالنصوص عندهم خاضعة للعلل . وليست العلل هي الخاضعة للنصوص . ومن هنا استهدف الكلام قديمه وحديثه لقسوة حكمهم ؛ ولأقوال الشعراء والكتّاب وغيرهم عنتاً في إرضائهم ، وإنقاذ الألفاظ والأساليب من تجريحهم . فلم يكن الأمر — إذاً — مجرد تعليل أجوف . بل امتد أثره إلى النواحي العمالية الواقعية ، وكان من ثماره السُمرة التحكم القاسي في صحة الألفاظ والأساليب وعدم صحتها ، وتضييق مجال التعبير .

ولم يقصروا سلطانهم على كلام العرب والمستعربين ؛ بل امتدت بهم الجرأة إلى القرآن الكريم نفسه — وقد سبقت الأمثلة^(١) — فطبقوا حكمهم عليه ، وتناولوه بما تناولوا به غيره . وبهذا لم يفلت منهم كلام قديم أو حديث ، قرآن أو غير قرآن ؛ وتلك غاية الإفساد . وقد يكون من الإيضاح والتفكّية معاً أن أسوق مثلاً من الحوار

التعليلى والحرب الكلامية بين النحويين (فى البصرة والسكوفة)
منقولة من كتاب ضخم ؛ اسمه : الإنصاف ، فى أسباب الخلاف .
ألفه عبد الرحمن بن الأنبارى (١) خاصة بذلك ، مقتصرأ فيه على
بعض ما تفرق من التعليقات فى طوايا الكتب النحوية ؛ مزهواً
بما فعل ؛ منتزعا به إعجاب النجاة فى عصره وبعد عصره . إلا من عصم
الله ، ومنحه حرية العقل ، والتمرد على التقليد الذى لا يقوم على حجة ،
ولا يعتمد على دليل تطمئن له رواجح العقول . وإليك المثال الذى
صادفته عفواً بين نظائر له بلغت عدتها واحداً وعشرين ومائة (٢)
تضمنها ذلك الكتاب الذى يقف المرء أمام ما فيه من حروب كلامية
حائرآدهشاً . قال :

(اخلف الكوفيون فى جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه
فعلاً متصرفاً ، نحو : « تصيب زيد عرفاً » ، و « تفقأ السكبش شحماً » .
فذهب بعضهم إلى جوازه ، ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازنى ،
وأبو العباس المبرد من البصريين ، وذهب أكثر البصريين إلى
أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز التقديم
النقل والقياس . أما النقل فقد جاء ذلك فى كلامهم ؛ قال الشاعر :

(١) هو : الإمام كمال الدين عبد الرحمن بن الأنبارى النحوى المولود
حول سنة ٥١٣ والمتوفى سنة ٥٧٧ هـ .

(٢) فى ص ٩٣ المسألة العشرون بعد المائة .

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب
وجه الدليل : أنه نصب «نفساً» على التمييز ، وقدمه على العامل فيه ،
وهو : « تطيب » : لأن التقدير فيه : « وما كان الشأن والحديث
تطيب سلمى نفساً ، فدل على جوازه .

وأما القياس فلأن هذا العامل فعل متصرف ؛ فجاز تقديم معموله
عليه كسائر الأفعال المتصرفة . ألا ترى أن الفعل لما كان متصرفاً نحو
قولك : « ضرب زيد عمراً » جاز تقديم معموله عليه ؛ نحو « عمراً
ضرب زيد » ولهذا ذهبتم إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل
فيها إذا كان فعلاً متصرفاً ؛ نحو : « راكباً جاء زيد » .

قالوا : ولا يجوز أن يقال تقديم الحال على العامل فيها لا يجوز
عندكم ، ولا تقولون به ؛ فكيف يجوز لكم الاستدلال بما لا يجوز
عندكم ، ولا تقولون به ؟ لأننا نقول : كان القياس يقتضى أن يجوز
تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفاً . إلا أنه لم يجز
لدليل دل عليه ، وذلك لما يؤدي إليه من تقديم المضمرة على المظهر
على ما بيننا في مسألة الحال ؛ فبقينا فيما عداه على الأصل ، وجاز
لنا أن نستدل به عليكم ، وإن كنا لا نقول به ؛ لأنكم تقولون به ،
فصلح أن يكون إلزاماً عليكم .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز
تقديمه على العامل فيه ، وذلك لأنه هو الفاعل في المعنى ؛ ألا ترى
أنك إذا قلت « تصبب زيد عرقاً » ، « وتفقا الكباش شحماً » - أن المتصعب

هو العرق، والمتفق، هو الشحم. وكذلك لو قلت: «حسن زيد غلاماً ودابة» - لم يكن له حظ^(١) في الفعل من جهة المعنى؛ بل الفاعل في المعنى هو: «الغلام والدابة» فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجوز تقديمه كما لو كان فاعلاً لفظاً.

قالوا: ولا يلزم على كلامنا الحال؛ حيث يجوز تقديمها على العامل فيها، نحو «راكباً جاء زيد» فإن «راكباً» فاعل في المعنى، ومع هذا يجوز تقديمه؛ لأننا نقول: الفرق بينهما ظاهر؛ وذلك لأنك إذا قلت: «جاء زيد ركباً» فزيد هو الفاعل لفظاً ومعنى. وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار «راكباً» بمنزلة المفعول المختص؛ لاستيفاء الفعل فاعله من كل وجه؛ فجاز تقديمه كالمفعول، نحو «عمرأ ضرب زيد» بخلاف التمييز؛ فإنك إذا قلت: «تصيب زيد عرقاً، وتفمأ الكبش شحمأ، وحسن زيد غلاماً» لم يكن زيد (والكبش^(٢)) الفاعل في المعنى؛ بل الفاعل في المعنى هو: «العرق والشحم والغلام^(٣)» فلم يكن «عرقاً» و«شحمأ» و«غلاماً» بمنزلة المفعول من هذا الوجه؛ لأن الفعل استوفى فاعله لفظاً لا معنى؛ فلم يجوز تقديمه، كما جاز تقديم الحال.

وكذلك قولهم امتلأ الإناء ماء؛ فإنه وإن لم يكن مثل تصيب زيد عرقاً - لأنه لا يمكن أن تقول امتلأ ماء الإناء، كما يمكن أن

(١) أى: للفاعل في اللفظ وهو (زيد)

(٢) سقطت هذه الكلمة التي يقتضها السياق - من الأصل.

تقول «تصبب عرق زيد» - إلا أنه لما كان يملاً الإناء كان فاعلاً على الحقيقة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين فما استدلوا به من قول الشاعر:
أتهجر سلى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب
فإن الرواية الصحيحة : وما كان نفسى بالفراق تطيب .

وذلك لا حجة فيه . ولئن سلمنا صحة ما روئتموه فنقول :
نصب « نفساً » بفعل مقدر ؛ كأنه قال : « أغنى نفساً » . لا على التمييز . ولو قدرنا ما ذكرتموه فإنما جاء في الشعر قليلاً على طريق الشذوذ ؛ فلا يكون فيه حجة .

وأما قولهم : إنه فعل ، متصرف ؛ فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة إلى آخر ما قررره - فإننا نقول : الفرق بينهما ظاهر ؛ وذلك لأن المنصوب في « ضرب زيد عمراً » منصوب لفظاً ومعنى . وأما المنصوب في نحو « تصبب زيد عرقاً » فإنه وإن لم يكن فاعلاً لفظاً فإنه فاعل معنى . فبان الفرق بينهما .

وأما احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها فلا حجة لهم فيه ؛ لأنهم لا يقولون به ، ولا يعتقدون صحته . فكيف يجوز أن يستدلوا على الخصم بما لا يعتقدون صحته ؟

قولهم : « كان القياس يقتضى أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها ، إلا أنه لم يجوز عندنا لدليل دل عليه ، وهو ما يؤدي إليه من تقديم المضمرة على المظهر » قلنا : وكذلك نقول هنا : كان القياس يقتضى أنه يجوز تقديم التمييز على العامل فيه . إلا أنه لم يجوز عندنا

لدليل دل عليه ؛ وهو أن التمييز في المعنى هو الفاعل ، والفاعل لا يجوز
تقديمه على الفعل ، على ما بينا . وإذا جاز لكم أن تتركوا جواز
التقديم هناك لدليل - جاز لنا أن نتركه هنا لدليل . على أنا
قد بينا فساد ما ذهبتم إليه وصحة ما ذهبنا إليه .

* * *

فهل رأيت مثل هذه الحرب الكلامية العنيفة ، وما فيها من
كره ، وفرن ، وعنف ، وشدة ؟ أكل هذا من أجل إباحة تقديم التمييز
أو عدم إباحته مع وروده مقدماً في المسموع ؟

إن العقل الراجح يحتمكم في هذا إلى الكلام العربي وحده
— كما أسلفنا — غير ملتفت إلى علل النجاة المصنوعة ، وتأويلاتهم
المتكلفة ، ومنطقهم الكادح المرهق في المثال السابق وعشرات غيره
تشابهه ، أو تفوقه عنفاً ، ولجاجاً ، وإفراطاً في الثرثرة والسفسطة ،
نما لم أقصد إليه ، واكتفيت منه بما صادفته عرضاً ، ونجاةً .

على أني أعرض مثلاً من نوع آخر ، ومن غير ذلك الكتاب ؛
يوضح استبداد النجاة في أساليبنا وأساليب القدماء :

يقول الوالد لولده في عصرنا : « اذهب إلى الحقل جرياً » . فهل يريد
منه إلا أن يذهب مسرعاً جرياً ؟ وهل يحتمل الكلام معنى غير هذا ؟
إن النجاة لا يرضون عن أسلوبنا الذي وقعت فيه كلمة :
« جرياً » حالاً ؛ زاعمين أن الحال لا تكون إلا مشتقة ؛ خضوعاً
لعلة وضعوها . وكلمة : « جرياً » ليست مشتقة ، ولا تنطبق عليها

العلة ؛ فهي في موضعها هذا خطأ عندهم . فإن قلت : إن لها نظائر في كلام العرب الأوائل . أجابوا : بأن تلك النظائر — على كثرتها — لا يقاس عليها ، وأنها مؤولة . فما ورد من مثل : « جاء على ركضاً » مؤول بالمشق ، أى : راكضاً ، أو : بأنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، والجملة هي الحال ؛ أى : « يركض ركضاً » . أو : بتقدير مصدر مضاف محذوف (أى : جاء مجيء ركض) . أو : بتقدير مضاف محذوف ليس مصدراً (أى : ذا ركض) . أو على تأويل معنى الفعل في الجملة بمعنى المصدر الذى فيها (فيكون جاء على ركضاً ، بمعنى : ركض على ركضاً) !!

خمسة أنواع من التأويل اشترط النحاة أن تختار واحداً منها ليكون « جواز » مرور لتلك الكلمة المسموعة هي أو نظائرها عن العرب أنفسهم ، والتي لها أشباه كثيرة من كلامهم الأصيل .

ولذا كان القياس عليها غير جائز فقيم التأويل ؛ أنصحح به كلام العرب أم كلامنا ؟ فإن كان لتصحيح كلام العرب فلم لا نقيس عليه بعد ذلك ، مضمين في أنفسنا التأويل أيضاً ؛ لنستبيح ما لا تبيحه القواعد إلا بالنية القلبية ؛ تلك النية التي لا يمتد أثرها إلى ظاهر الكلمة الجامدة ، ولا إلى جملتها ، ولا تدخل على أحدهما تغييراً ملحوظاً ؟ أليس من الهذر القول بأن كلمة « ركضاً » ، وأمثالها لا تصلح « حالاً » إلا بالنية ؟ فكأن التحريم والحل أمران وهميان موقوفان على مجرد النية . ومن غير أن يكون لهذا أثره في المعنى والأسلوب ؟

وكان المعنى لا يختلف باختلاف هذه التأويلات التي لكل منها موضعه من الجملة ، ودلالته الخاصة التي تبين دلالة الآخر (كما يقول الرضى وابن الحاجب و... و...) فلن تتساوى المدركات ولا الدرجات البلاغية بين جاء محمد ركضاً ، ورا كضاً ، ويركض ركضاً ، وجاء بجى ركض . وجاء ذا ركض ، وجاء (بمعنى : ركض) محمد ركضاً ؟ فكيف يتحكمون في المعاني قسراً من أجل علمهم الزائفة ؟

ومثل هذا يقولونه في المصدر الواقع صفة ؛ كجاء على العدل . يتأولونه على حذف مضاف (أى : ذو العدل) أو : على الوصف ؛ فيكون «العدل» بمعنى «العاذل» ؛ لأن النعت عندهم لا يكون جامداً في هذه الصورة .

ومن عجب أن يقول البلاغيون : إن « جاء محمد العدل » وأشباهها مما وقع فيه النعت مصدراً — أبلغ وأقوى في أداء المعنى من « جاء محمد العادل » ونحوه مما وقع فيه النعت مشتقاً . إذ الصورة الأولى تقطع بأن محمداً هو العدل نفسه ؛ مبالغة في مدحه وتعظيمه ، أما الثانية فتصفه بالعدل وصفا لا قوة فيه . فكيف يختلف الحكم بين علماء البلاغة وعلماء النحو وهم ينتسبون إلى لغة واحدة ، ويعملون لها ؟ وبأى الرأيين نأخذ ؟

وأعجب من هذا أن يعترف النحاة في صراحة ووضوح أن وقوع المصدر حالاً ونعتاً كثير في كلام العرب ؛ وأنه — على كثرتة — مقصور على السماع ؛ لا يقاس عليه ^(١) عند جمهورهم ،

(١) راجع هذه المسألة في باب الحال والنعت من الأشموني والصبان وغيرهما من المطولات .

وقاسه ابن مالك وابنه في الحال في ثلاث مسائل، وقاسه المبرد بشرط...
فهل رأيت مثل هذه الفوضى؟ وهل يمثلها تضبط الكلام في يسر وأمان
من غير أن تتعثر؟ أنسناها نفتح ثغرات ينفذ الخطأ منها إلى
الصحيح؟ أو تنفذ منها الصحة إلى الخطأ حتى يصدق ما يقال:
ليس في الضبط خطأ، ولا يضيق النحو عن تصحيح؟،

واستمع إلى مثال آخر:

يقول الناس: «طيارة تسربت إلى داخل البلاد».. فيقول
النحاة: هذا أسلوب فاسد؛ إذ وقعت فيه كلمة «طيارة» مبتدأ.
وهي نكرة؛ والنكرة لا تقع مبتدأ. لماذا؟ لأن المبتدأ محكوم
عليه، والمحكوم عليه لا بد أن يكون معلوماً في أغلب الأحوال.

فإن عرضت عليهم أمثلة عربية أصيلة من ذلك النوع الذي
يصفونه بالفساد تأولوها، وتمحلوا لها. بل إنهم من كثرة ما رأوا منها
استثنوا من قاعدتهم السالفة صوراً جاوزت الثلاثين. فأى تحليل
هذا الذي يفتح في القاعدة ثغرات تبلغ العشرات، كل ثغرة منها
تدخل أفواجا من النكرات لا تبقى بعدها نكرة لا تصلح للابتداء.

ويقولون... ويقولون... مما يعرفه الذين يعانون آلام هذه
العلل الظاهرة المسيطرة على الكلام؛ تتحكم فيه صحة، وخطأ، وقوة،
وضعفا. والغريب أن تعيش هذه العلل منذ نشأتها إلى اليوم، يتلقاها
النحاة بالقبول جيلاً فجيلاً، ويمثلون بها فراغ أوقاتهم وكتبهم،
ويصدعون بها الرموس؛ لا يفكر أحد في محاربتها، وإراحة

المتعلمين منها وما احتوته المراجع المطولة من ألوانها ، وضروب عبثها .
(اللهم إلاما تم في المدارس المدنية الحديثة ، ولم تمتد آثاره بعد
إلى المعاهد الكبرى في البلاد العربية ، وكتبها الموروثة ، على وجه
كامل حميد ؛ لا بتر فيه ولا لهللة) .

« وبعد . . فإعسى أن يقول المرء في علل النحاة ؟

أيقول ما قاله الجاحظ في أول كتابه الحيوان بَرِّ ما ساخطاً :
« لا يصل أحد من علم النحو إلى ما يحتاج إليه حتى يتعلم ما لا يحتاج
إليه^(١) » أو : ما يقوله الفارسي في الرمانى المولع بالعلل النحوية :
« إن كان النحو ما يقوله الرمانى فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو
ما نقوله فليس معه شيء منه^(٢) . » أو : المعري « لا يسخط عليك الله

(١) مقدمة الرد على النحاة .

(٢) بغية الوعاة ص ٣٤٤ . وأردف المؤلف بعد ذلك مباشرة التعليق
التالى على كلام الفارسي : (النحو ما يقوله الفارسي . ومتى عهد الناس أن النحو
يمزج بالمنطق ؛ وهذه مؤلفات الخليل ، وسيدويه ، ومعاصريهما ، ومن بعدهما
بدهر - لم يعهد فيها شيء من ذلك . فهل يتفق هذا الرأى عن الفارسي مع
القصة التالية التى رواها عنه تليذه ابن جنى ، والتى توضح شغف القوم بالعلل ،
وانكبأهم عليها ، وإفناء العمر فيها ؟ قال « فى ج ١ ص ٢٨٤ من كتابه الخصائص :
سألنى أبو على الفارسي « رحمه الله عن ألف « يا » من قوله فيما أنشده أبو زيد
نظير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المُمسَوَّبُ قال يالاً
(أى : يا آل فلان . أو يالفلان) فقال : منقلبة هي ؟ قلت : لا ؛ لأنها
فى حرف ؛ أعنى « يا » فقال : بل هي منقلبة . فاستدلته على ذلك ؛ فاعتصم بأنها =

ولا الممكن إن كنت لا تدري لماذا ضمنت تاء المتكلم، وفتحت تاء المخاطب^(١)» بل نقول قولة ابن سنان الخفاجي السابقة، ونردفها بما قاله ابن الأثير^(٢) :

« إن أقسام النحو أخذت من واضعها بالتقليد، حتى لو عكس القضية فيها لجاز ذلك، ولما كان العقل يأباه ولا ينكره؛ فإنه لو جعل الفاعل منصوباً، والمفعول مرفوعاً - قلّد في ذلك، كما قلّد في رفع الفاعل، ونصب المفعول... (فإن قيل) لو أخذت

= قد خلطت باللام بعدها، ووقف عليها؛ فصارت اللام كأنها جزء منها؛ فصارت «يال»، بمنزلة قال. والالف في موضع العين، وهي مجهولة؛ فينبغي أن يحكم عليها بالانقلاب عن الواو. وهذا أجمل ما قاله. والله هو، وعليه رحمته. فما كان أقوى قياسه!! وآثر بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه!! فكأنه إنما كان مخلوقاً له. وكيف لا يكون كذلك؟ وقد أقام على هذه الطريقة مع جلة أصحابها وأعيان شيوخها سبعين سنة، زائحة غلله، ساقطة عنه كل فقه. وجعله همه وسدّ مه. لا يعتاقه عنه ولد، ولا يعارضه فيه متجر، ولا يسوّم به مطلباً، ولا يخدم به رئيساً إلا بأخرّة. وقد حطّ من أثقاله، وألقى عصا ترحاله. ثم إنى ولا أقول إلا حقاً - لا عجب من نفسي في وقتي هذا؛ كيف تطوّع لي بمسألة أم كيف تطمع بي إلى انتزاع علة، مع ما الحال عليه من عُلق الوقت وأشجانته وتداوُّبه، وخَلَجِ أَشْطَانِهِ؟ ولولا مَعَاذَةُ الخاطر، واعتناقه، ومساورة الفكر واكتداره - لكننت عن هذا الشأن بمعزل، وبأمر سواه على شغل»

(١) ص ٣٨٠ من محاضر جلسات المجمع دور الانعقاد الأول

(٢) المثل السائر ص ٢٨ الفصل الثامن

أقسام النحو بالتقليد من واضعها لما أقيمت الأدلة عليها ، وعلم
بقضية النظر أن الفاعل يكون مرفوعاً ، والمفعول منصوباً

(فالجواب) عن ذلك أنا نقول : هذه الأدلة واهية ؛ لا تثبت
على محك الجدل ؛ فإن هؤلاء الذين تصدوا لإقامتها سمعوا عن واضع
اللغة رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، من غير دليل أبداه لهم ؛
فاستخرجوا لذلك أدلة وعللا . وإلا فمن أين علم هؤلاء أن الحكمة
التي دعت الواضع إلى رفع الفاعل ونصب المفعول هي التي ذكروها .
ولله ابن مضاء^(١) الأندلسي العالم النحوي الذي ثار على النحاة
وهو منهم ، وشن على علمهم الثواني والثالث وما بعدها حرباً
شعواء ؛ لا هوادة فيها ولا ملاينة .

« ١ » حين سمعهم يحاورون على النمط التالي :^(٢) « قام زيد » . لم
ارتفع زيد ؟ لأنه فاعل . فقال لا بأس بهذه العلة الأولى . ثم سمعهم
يقولون بعدها : ولم ارتفع الفاعل ؟ لإسناد الفعل إليه . ولم صار ما
أسند إليه الفعل مرفوعاً ؟ لأن صاحب الحديث أقوى الأسماء ، والضممة
أقوى الحركات ؛ فجعل الأقوى للأقوى . ههنا عكسوا فأعطوا
الاسم الأقوى الحركة الضعيفة لثلاثا يجمعوا بين ثقيلين^(٣) ؟ ...

(١) أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء . من أكابر قضاة
الأندلس ، وأشهر علماءهم في الفقه ، والنحو ، وعلوم اللغة . ولد سنة ٥١٣ هـ ومات سنة ٥٩٢ هـ .

(٢) ملخص من ص ١٧٨ و ١٨٩ ج ١ كتاب الخصائص .

(٣) كتاب الرد على النحاة ص ١٥٩ وقد سبقه إلى هذا ابن جنى في ج ١

ص ١٨٩ من الخصائص - كما أشرنا - .

«ب» كان محمد كريماً. لم نصب لفظ: «كريماً»؛ لأنه خبر كان (وإلى هنا اعتراض على السؤال والجواب). لم نصب خبر كان ولم يرفع كاسمها؟ لهذا جواب أيضاً؟ ولم لا يتشابهان في الحركة الإعرابية؟ لكذا وكذا.

«ج» أين. كيف نضبط آخرها؟ بالفتح لأنه اسم مبني على الفتح. ولا ضرر في هذا التعليل أو العلة الأولى كما كان يسمى أمثالها. لم يبن مع أن الأصل في الأسماء الإعراب؟. يجاب عن هذا... ولم كان بناؤه على حركة مع أن الأصل في المبني أن يسكن؟ يجاب عن هذا أيضاً... ولم كانت الحركة فتحة ولم تسكن ضمة أو كسرة؟ يجاب عن هذا أيضاً...

فلنحل حكم إعرابي سؤال، ولكل سؤال جواب. وقد ينشأ عن الجواب سؤال وجواب جديديان، أو اعتراض، أو إشكال، بل قد ينشأ عن ذلك ما يسمى الدور؛ كقولهم. نون جماعة المؤنث حركت لأن ما قبلها ساكن، نحو اضربن ويضربن. وفي مكان آخر يقولون: إن الماضي يبني على الفتح إلا إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، كالتاء. ونا، ونون النسوة فيبني على السكون؛ لئلا يجتمع أربع متحركات فيما هو كالسكلمة الواحدة؛ إذ الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد. ومعنى هذا أن الفعل بني على السكون بسبب النون، والنون تحركت بسبب الفعل...

إن الأمر في الحركات والسكون وغيرها لا يتطلب شيئاً من هذا؛ فالعمدة في هذه الأحكام السماع. وهذه حكم «أى تعليلات» تلتبس بعد الوقوع؛ لا تحتتمل البحث والتدقيق^(١) ولا تحتاج - إن كان ثمة حاجة -

(١) الخضرى، باب الإعراب عند الكلام على بناء الأفعال ص ٢٧.

إلى أكثر من سؤال واحد قد يمكن الاستغناء عنه في أكثر الحالات؛ هو : لم رفعت الكلمة ، أو نصبت ... ؟ فيجاب : لأنها فاعل ، أو مفعول ، أو مبتدأ ، أو خبر ناسخ ككان ... وكل استزادة بعد هذا فضول ، بل هزلٌ يثير النفس ، ويملؤها حنقاً على أصحابه ؛ كما أحق صدر ابن مضاء الأندلسي فألف كتابه : « الرد على النحاة » يشدد النكير عليهم ، ويسخر من دعاوهم . بل يرقى في النكير والسخرية حتى يصف عملهم في بعض نواحيه بأنه منكر ، وحرَام لا شك في حرمة^(١) . ويؤيد حكمه هذا بالحجة وواضح البرهان .

ولعل لنا به أسوة تحفزنا إلى تدارك الداء ، والمبادرة إلى علاجه . وما علاجه الناجع الحاسم إلا في أمرين :

« ١ » وضع النحو الموحد المصنفي ، على الطريقة التي شرحناها وافية ، مفصلة في الباب السابق .

« ب » ثم تنقيته من العلل الثواني ، والثوالت ، وما يليها ؛ فلانستبق من العلل إلا الأوائل ، وما يشبهها ؛ بما لا يدعو إلى تأويل ، أو تمحل ؛ أو تعدد في الوجوه الإعرابية ؛ فحسبنا من العلل تلك الأوائل التي تبين أن هذه الكلمة مرفوعة - مثلاً - لأنها فاعل ، أو مبتدأ ... أو ... وأن تلك منصوبة ؛ لأنها مفعول ، أو خبر لكان ... أو ... وأن أخرى تنصب مفعولاً ؛ لأنها صيغة مبالغة من فعل متعدٍ ... لا يزيد على ذلك شيئاً ؛ مهملين ، أعدها من العلل التي أعلت النحو ، والمشتغلين به ، وأضاعت الجهد والوقت في عبث لفظي ، لا غناء فيه ، بل فيه كل العناء ، وكان الواجب توجيههما إلى إصلاح نحوي مفيد ، وعمل مشمر .

(١) ص ٢٢ من كتابه الرد على النحاة .

التعريب

وهذا موضوع آخر يتصل بالقياس أتم اتصال ، والآراء
في تعريفه كثيرة ، ولكنها تتلاقى في أنه :

« اللفظ الأعجمي الذي أدخلته العرب في لغتها ، وصقلته على
منها جها وأوزانها ، أو تركته بغير صقل . وربما تناولته بالاشتقاق ^(١) .
وقد عرض القدماء والمحدثون له من ناحية قياسية أو الوقوف
به عند حد المسحوع ، وأفاضوا في ذلك كعادتهم .

فأما القياسيون فلهم حججهم العتيدة التي يلجئون إليها عند كل بحث ،
ويتسلحون بها في كل حوار ، وإليها ينتسبون ؛ وأغنى بها : القياس .
ينظرون فيما قاله العرب أو فعلوه ، ثم يبيحون لأنفسهم
ولغيرهم أن يقولوا ويفعلوا مثل العرب . ويحاكونهم فيما ورد عنهم ،
ويرون في ذلك السداد والتوفيق ، بل القانون الذي يجب الأخذ به ،
والاعتماد عليه دون سواه .

رأوا العرب قد نقلوا من الفارسية ، والهندية ، والرومية ،
والحبشية ، وغيرها - كلمات كثيرة ، تبلغ نحو ألف كلمة ^(٢) ؛ فقالوا :
ما يمنعنا أن نفعل ما فعل آباؤنا الأولون ؟ لقد نقلوا كلمات أجنبية
في عصر لم تدهمهم فيه مستحدثات الحضارة ، ولا مبتكرات المدنية

(١) مقدمة تاج العروس ، بحث المعرب . الصحاح والمصباح في مادة عرب

(٢) الجزء الثاني من مجلة المجمع اللغوي ص ٣٠٢

وكانت حياتهم محدودة الوسائل ، و فقرهم مدقماً ، فلم يمنعهم ذلك أن يُعَرَّبُوا ، ويدخلوا في لغتهم ما ليس منها ؛ سواء أكانوا في حاجة إليه أم في غير حاجة (كالفرند والإبريسم . واللجام ، والإبريق ، وغيرها مما له نظائر عندهم) والأعشى وحده نقل من الفارسية نحو خمسين كلمة لها نظائر في العربية ، وحاكاه غيره من الشعراء ^(١) . وفي معلقة امرئ القيس وحدها عدة كلمات معربة منها ثلاث في أبياته :

١ - ترى بعر الأرام في عرصاتها وقيعانها كأنه حب فلفل
ب - إذا قامت توضع المسك منهما نسيم الصباجات برياً القرنفل
ح - مهففة بيضاء غير مفاضة ترائبها مصقولة كالسجنجل
«فالفلفل» و«القرنفل» فارسيستان، و«السجنجل» ^(٢) رومية،
ومثلها باقي المعلقات . بل إن القرآن نفسه يحوى كثيراً من المعرب ؛
وبحسبك الآية التالية :

« إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً . أولئك لهم جنات عدن تجري من تحتها الأنهار ، يحلون فيها من أساور من ذهب ، ويلبسون ثياباً خضراً من سندس وإستبرق ، متكئين فيها على الأرائك ، نعم الثواب ، وحسنت مرتفقاً »
ففيها ثلاث كلمات من المعرب ، هي : السندس ، والإستبرق ، والأرائك . والأولى فارسية أو هندية ، والثانية فارسية أو سريانية

(١) كبشار. راجع ص ٣٠٦ من محاضر جلسات المجمع اللغوي، دور الانعقاد الأول.
(٢) المرآة.

والثالثة حبشية . فإذا علمنا لو حاكينا العرب ، وارتضينا ما ارتضاه القرآن الكريم ؟ فلو كان في التعريب ضرر محتوم بل موهوم ما أقدموا عليه ، وما جاء به القرآن .

على أن العرب لم تسكتف في التعريب بنقل الكلمات الأجنبية إلى لغتها ؛ بل « اشتقت »^(١) من الأعجمي النكرة كما تشتق من أصول كلامها . قال رؤبة :

هل ينجيني خليف^(٢) سخيت

أو فضة أو ذهب كبريت

« فسختيت » من السخت كزحليل من الزحل . ويقال درهمت الخبازي ؛ أي : صارت كالدرهم ؛ فاشتقوا من الدرهم وهو اسم أعجمي . وقالوا رجل مُدْرَهَمٌ «

بل إن من أئمة النحاة من يبيح زيادة بعض الحروف على الكلمة لتصير (بعد هذه الزيادة التي لم يعملها العرب ، ولم يعملوها) نظيرة كلمة أخرى مسموعة ؛ كأن نضوغ من « الضرب » ، على مثال « برثن » فنقول « ضربُ » .

وحجتهم : « أن العرب أدخلت في كلامها الألفاظ الأعجمية كثيراً ؛ سواء أكانت على بناء كلامهم أم لم تكن . فكذلك يجوز

(١) ما يأتي ملخص من ص ٣٦٣ ج ١ كتاب الخصائص .

(٢) لعل الصواب : « حليف » فقد ورد هذا البيت في التاج « مادة سخيت »

بروايات أوضح ؛ هي :

هل ينجيني كذبُ سخيت هل يعصمني حلف سخيت

والكذب السخيت : الخالص الشديد . وكذلك الحلف السخيت

إدخال هذه الكلمات المصنوعة هنا في كلامهم ، وإن لم تكن منه .
قياسا على الأعجمية . وعليه الفارسي ؛ قال : لو شاء شاعر أو
متسع أن يبنى بإلحاق اللام اسما أو فعلا أو صفة لجاز ذلك له ، وكان من
كلام العرب . وذلك قولك خرّجج وأحسن من دخلل وضرّب
زيد عمراً ، ومررت برجل كسرّمم وضرّب . قال ابن جنى :
فقلت له : أترجل اللغة ارتجالاً ؟ قال : ليس هذا ارتجالاً ، لكنه
مقيس على كلامهم^(١) .

فنحن نرى هذا الفريق من الأئمة لا يكتفي بإقرار التعريب
واستحسانه ، بل يحتاج به ، ويعتمد عليه في خلق كلمات لا تعرفها
العرب ، ولم تجر على ألسنتهم ، وفي صنع ألفاظ مبتكرة لا عهد
لهم بها ، ومن غير افتقار إليها . فكيف نسمع بعد هذا بمن
يرفض التعريب أو ياباه ؟ .

وأما السامعيون فحجتهم : أن التعريب مقصور على العرب أنفسهم
(كما يفهم من تعريفاته المختلفة) لأن اللغة ملكهم الخاص ؛ يتصرفون فيه
وخدم تصرف المالك الظليق . وليس لدخيل أن يتناول بالتصرف ما
ليس له . ولو فتحنا هذا الباب لتدفقت منه أفواج العجمة ، وجرفت
أمامها لغة القرآن ، والدين ، والتراث الخالد . ولن تستطيع لغة واحدة
- مهما قويت ، واشتدت مقاومتها - أن تثبت أمام السيول

(١) مع الهوامع ج ١ ص ٣٣ باب المنوع من الصرف ، وج ٢ ص ٢١٧
باب حروف الزيادة . والخصائص ج ١ ص ٣٦٢ باب : (ما قيس على
كلام العرب فهو من كلام العرب) .

المنهرة عليها من اللغات الأجنبية ، الزاحفة في عنف وموالة .
هذا إلى أن ما عربه الأوائل لم يعد الاسماء والأعلام إلى
الجل والتراكيب . وما عرّبه من تلك الاسماء والأعلام — على
كثرتة — قليل بالقياس إلى ما لم يعرّبه .

والحق أن أدلة السماعين خطائية عاطفية ، لا تثبت على البحث
ولا تقوى على التخصيص ؛ فمن ثم لم تتخذ طريقها إلى العقل ؛ إذ كيف
تمنع التعريب مع شدة الحاجة إليه ، واعتقادنا الأضرر يحق بلغتنا
من وراء استخدامهم على الوجه الذي سلكه السابقون ؟

وإذا صح أنهم أهل اللغة ومالكوها الأوائل — فقد صح أنهم
انقرضوا ، ونحن أبناؤهم ، وحفدتهم ، والقائمون على تراثهم ؛ تتصرف
فيه تصرف الوارث الرشيد في الحدود المحمودة التي لا يشوبها سفه ،
ولا سوء تدبير .

وعندي أن البحث في أمر التعريب يجب أن يتجه أولاً وقبل
كل شيء إلى الأمور الآتية :

(١) أمفيد هو فائدة لا يشوبها ضرر ؛ فيكون الإقدام حتماً ،
وأمرأ واجبا . والتردد أو الإمهال عجزاً ، وسوء تقدير ؟

(٢) أم مفيد إفادة يشوبها بعض الضرر الذي يمكن توقيه ،
واستقصاء الفائدة منه ؟ وهذه الحالة كسابقتها يجب الإقدام فيها ؟

(٣) أم مفيد فائدة يساويها الضرر ، أو يرجحها ، أو يحققها ؟

ولا مناص في هذه الحالة من الإحجام ، بل الهرب والفرار . فمن البدائه ألا يقدم المرء على ما يتساوى فيه النفع والضرر ، أو يرجح فيه جانب الإيذاء ويطنغي .

هذه أقوم الطرق لمعالجة ما نحن بصدده . بل لمعالجة كل موضوع نرغب أن نصل فيه إلى أحمد الغايات ، وأصح النتائج (كما سبق) . فمن أى الحالات الثلاث ما نحن فيه ؟

لا شك أنه من النوع الثانى ؛ فليس التعريب خالص الفائدة ، وليس ضاراً إلى الحد الذى يتساوى فيه الضرر والفائدة ، أو يرجحها ، أو يحققها . فلم يبق إلا أنه مفيد ، وأن فائدته مشوبة بما يمكن استبعاده من غير مثمقة ولا إعنات ؛ فما تلك الشوائب ؟
إنها الخوف من هجوم اللغات الأجنبية على العربية في غير هوادة ولا رفق . لكن هذا الخطر المتوقع لن يجىء من وراء التعريب الذى نريده محصوراً فى الأعلام والأسماء . إنما يجىء من التعريب المطلق الذى لا يحده حد ، ولا يقيد قيد ، فيشمل الأعلام ، والأسماء المختلفة ، والجميل ، والتركيب . ولن يرضى عن هذا أحد .

والقائلون بالتعريب إنما يقصرونه على ألفاظ أعجمية لا تتجاوز الأعلام ، وأسماء الأجناس ، وأشباهاها ، فإذا ما اقتصرنا عليها أدر كنا غايتنا ، ونجونا من خطر التعريب المطلق ، واستطعنا أن نوفق بين المحافظة على لغتنا والمزاومة فى ركب الحضارة المتجددة ، ومواكب المدنية ؛ وإلا تخلفنا ، أو اجتاحتنا الركب غير شاعر بنا .

إن نقل الأعلام الأجنبية لم يختلف فيه القدامى ولا المحدثون ؛ بل اتفقت كلمتهم عليه ؛ بصقل يسير أو بغير صقل ، ولو خالف أوزانها . وإنما الخلاف في أسماء الأجناس وما يتصل بها ؛ أتنتقل إلى العربية ولو كان لها نظائر فيها ، أم يقتصر النقل على ما ليس له نظائر ؟ . فكثيراً من الباحثين يفضلون الرأي الثاني ، ويرون فيه وفاء بالغرض ، ودفعاً للضرورات الحافزة . فوق ما فيه من صيانة اللغة ، والمحافظة على كيائها كما يزعمون . ويرون من الإساءة العدول عنه إلى الرأي الآخر الذى يخلى الطريق للعجمة ، ويسمح لها أن تغزونا ، وتشيع في لغتنا آمنة ، بل مستعينة بنا .

وأخالف هؤلاء ؛ فأرى الأول أتم نفعاً ، وأقل جهداً ، وأبعد من الضرر مكاناً ، منتزعاً حجتي من الواقع المشاهد ، لا من الخيال الوام . فهذه أسماء المخترعات ، والمصطلحات العلمية والفنية ، وكل ماطلعت به المدنية - لو حاولنا أن نقسمه قسمين ؛ قسماً نعربه ، وقسماً نختار له ما يقابله من الأسماء العربية - لنفد العمر قبل أن نحقق بعض ما نصبو إليه . كم سنة نقضيها في ترجمة تلك الأسماء ، والمصطلحات والبحث لها عن نظائر في لغتنا تؤدى معناها ؟

هذه السيارة ، والطيارة ، والقاطرة - بها من الأجزاء ما تنوء العزائم المجتمعة الصادقة بترجمته ، واختيار مقابل عربي له . فكيف لو حاولنا هذا في كل الآلات الحرارية المتحركة وأجزائها ، سواء أكانت بخارية ، أم كهربية ، أم غيرهما ؟ وكيف لو أردنا هذا في جميع

الاسماء الطبية ، والنباتية ، والحيوانية ، وسائر مصطلحات العلوم ،
والفنون ، والمخترعات ؟

إن الجواب معروف لا مجال للخلف فيه !! وهل هو إلا أحد
اثنين أو هما معاً ؛ انقضاء عمر الباحثين قبل أن يصلوا من مهمتهم
إلى غاية محمودة ، أو انقضاء عمر تلك الآلات باختراع جديد يحل
محلها ، ويُعفى عليها ؛ فيضيع ما بذل من السكد ، والتعب في الترجمة ،
ويبتدىء السكد والتعب مرة أخرى في الاختراع الجديد ، وينتهي
الحال به إلى ما انتهى بسابقه . وهكذا دواليك ؛ لانفرغ من كد إلا
إلى كد ، ولا ننتهي من تعب إلا إلى تعب ؛ في غير فائدة ولا نفع ؛
فلن يقف التنقيب ، ولن ينقطع الاختراع ، ولن يتلاقيا عند نهاية
مرحلة فاصلة . وما أظن عاقلاً منصفاً يرضى بهذا العناء الذي
لا نتيجة له ، أو له نتيجة ضئيلة ؛ لا تستحق بعض ما بذلناه فيها .

وهل نريد دليلاً أوضح وأجلى ؟ هذا المجمع اللغوي بمصر قطع
من سنوات حياته الطويلة المباركة - إن شاء الله - ما يربى على
سبعة عشر عاماً . وفيه أختيار اللغويين ، والعلماء ، والباحثين في مختلف
العلوم ، والفنون . وكلهم موفور الرغبة في خدمة اللغة ، والسير بها
قُدماً إلى أسمی الغايات . فماذا فعل ؟

« أجاز استعمال بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على
طريقة العرب في تعريبهم^(١) »

واستمسك بقراره هذا، ووقف أمام طوفان الكلمات الأجنبية التي تفرقنا بها الحضارة، يعرب بعضاً، ويضع أسماء عربية لبعض آخر. فما مبلغ نجاحه فيما اختار؟

كدح، وواصل الجهد، وانتهى من ذلك إلى كلمات تبلغ الآلاف، ولكنها - على كثرتها - ليست إلا قطرة في محيط الأسماء الأجنبية التي غمرتنا. وما عسى أن تفعل الصفوة الجمعية المختارة أمام ذلك الطوفان؟ وما قيمة ألف كلمة أو ألفين أو أضعافها تخرج كل عام إزاء ما لا يحيط به حصر، ولا يحده رقم؟ وهل توقف العمال والصناع، والأطباء، والصيدليون، والكيميائيون عن أعمالهم، وعن النطق بالالفاظ الأعجمية انتظاراً لما يقدمه إليهم الجمعيون؟

إن الحياة لا تنتظر التواني، وحركة الأعمال لا تحتل التمهّل. هذه حقيقة نشهد بها، ونحس آثارها؛ فمن الحزم أن نتخذ من وسائلنا العلمية والعملية ما يلائمها، ويألف معها، ولا شك أن التعريب أليق بها، وأشدّ التاماً معها. أما إضاعة الوقت. وبذل الجهد المضمّن في البحث عن كلمة عربية للكلمات الأجنبية أو لا، كثرتها، فتملك طريقة فائلة، قاضية على اللغة.

لقد أباح الجمع التعريب للضرورة. فهل وصف لنا تلك الضرورة، وحدد كنهها، وبين الفيصل في تقديرها، ومن له الحكم في قيامها أو عدم قيامها؟ لم يفعل شيئاً من ذلك؛ بل تركها غامضة مهمة كما ترك السابقون تحديد «الكثرة» وضبطها في شأن

« القياس » ؛ وكان من أثر ذلك ما نعانیه . أیكون المجمع هو المرجع للمشتغلین بالعلوم والفنون الحديثة ؛ یقفون مكتوفین فی انتظار حکمه علی کل كلمة أجنبية یحتاجون إليها ؛ لیتلقفوها من بین قراراته ، ویأخذوها بعد أن یجیزها لهم ، ولو طال بهم الوقوف شهوراً وسنوات ؟ أم هم الذین یقدرون الضرورة ؛ لمواجهتهم إیابها ، واحتكاكهم بها دون غیرهم ؟ وهل نفرض علیهم فی هذه الحالة أن یبادروا إلى المجمع لیستأذنه فی تعریبها ، وینتظروا أمره ؛ سواء أطل أم قصر علیهم الانتظار ؟ وهل یقف المجمع لیتلقى هذه الاستشارات تنهال علیه من سائر الأنحاء ؛ فیتخذ فیها قراره الذی یرید ؟

ألیس الخیر أن نینح لهؤلاء المتخصصین فی علومهم وفنونهم التعریب ، ونكلفهم أن یرسلوا إلى المجمع ما ارتضوه لیوثقه ، ویقره ، ویذیع خبره بمختلف وسائله الناجعة ؟ وإن رأى ما یرتفع التعلیل ، فله ذلك . وبهذا لا نقف معوقین فی طریق العلماء ، والباحثین ، والمشتغلین بالصناعات المختلفة ، ولا نحمل المجمع ما لا یطیق ، ولا نخرجه عن دائرة اختصاصه المقبولة .

إن الذین یحرمون التعریب ، ویستدلون بأراء فریق من العلماء السابقین - ینسون أن أولئك العلماء ظهوروا فی عصور تختلف عن عصورنا ؛ فلم تزحمهم المصطلحات كما زحمتنا ، ولم تصعب علیهم ترجمة الأسماء الأجنبية كما تصعب علینا ؛ یتكلمون من اللغة ، واتساع الوقت لديهم ، وخفة أعباء الحیاة علیهم . أما الیوم فالحال غیر الحال ؛ أفواج من المصطلحات الجديدة فی إثر أفواج ، ولغة متفرقة فی بطون

المعاجم الواسعة ، المرهقة للجيل الحاضر ، وزمن مزدحم بمطالب العيش ، وسعى كادح وراء تلك المطالب ؛ فلا شبه بين الحاضر والماضى . فمن الخطأ بل الخطر أن نأخذ بقول العلماء القدامى فى حياة تختلف عن حياتهم ، وفى حاضر لا يمت إلى الماضى إلا بأوهى الصلات . ومن الغفلة أن نخضع لآرائهم فى شئون لم يعرفوها ، ولم يكن لهم بها علم . ولو أنهم رأوا ما رأينا ، وعرفوا ما عرفنا ، ما أبقوا من تلك الأحكام شيئاً ، أو لاجتهدوا أن يوفقوا بينها وبين الحياة المحيطة بهم ؛ وإلا كانوا خياليين ، غير جديرين باسمهم ، وكنا أحراراً فى مخالفتهم ، بل مطالبين بالخروج عليهم .

هؤلاء علماء الدين فى عصرنا الحاضر ، يخالفون بعض الأحكام القديمة التى ارتضاها الأئمة السابقون ، ويستبدلون بها أخرى تلائم الحياة الحديثة ، ويوفقون بها بين أحكام الدين ومطالب الحياة ؛ إذ ليس الدين الإغنيات ، وتكليف الناس ما لا يطيقون . وإذا كان هذا هو الشأن فى مسائلنا الدينية أفلا نتبعه فى مسائلنا اللغوية ؟ ولقد سبقنا إليه أهل العصور الإسلامية السابقة ، ولا سيما العصر العباسى - وبخاصة زمن المأمون - حين بَغَتَتْهُمْ الحضارة بمثل ما بَغَتَتْنَا ؛ فأنبرى علماءهم وفلاسفتهم يعربون من غير نكير عليهم من أئمة الدين واللغة فى زمانهم . وجاء بعدهم من سار على نهجهم ، واشتهر باتباع خطتهم « كابن سينا وابن البيطار وغيرهما » بل إن صاحب : « القاموس المحيط » يسجل فى قاموسه كثيراً من الأسماء الأجنبية للعقاقير ، والنبات ، وغيرها . من غير أن يشير إلى أن

الاسم أجنبي . وعابه على هذا بعض العلماء كالشهاب الخفاجي ؛ ناسياً أن صاحب القاموس من المجاهدين اللغويين الذين أخلصوا للغتهم ، وقتنوا في صيانتها ؛ كما يشهد بذلك كتابه النفيس ، وما بذله فيه من جهد، ووقت ، ومال . وليس في عمله ما يستحق الملام ؛ فقد سلك فيه مسلك اللغوي الناضج ، سديد الرأي ، ثاقب النظرة ، العامل على تنمية اللغة وتهيتها لمواجهة التطور المستمر .

ومن عجب أن يغمزه الشهاب الخفاجي ؛ والشهاب صاحب الرأي القائل : « لو اقتصرنا في الألفاظ على ما استعملته العرب العاربة والمستعربة لحجرتنا الواسع ، وعسر التكلم بالعريية على من جاء بعدهم »^(١)

فبأى رأيه نأخذ ؟ وإلى أيهما نميل ؟

إن اللغة التي لا توأم بين نفسها وما يحيط بها مصيرها الزوال لا محالة ؛ كالأمة التي تنطوي على نفسها . وتقيم بينها وبين المدنية حجاباً — لا تلبث أن تتخلف وتبيد .

وإذا كنا لا نحيا حياة السابقين في مطاعهم ، ومشاربهم ، ومساكنهم ، ووسائلهم البدائية في الزراعة ، والصناعة ، والتداوي ، وسائر أساليب الحياة — فما بالننا نخرج على هذا القانون في الشؤون اللغوية وحدها ؛ دون ضرورة ملجئة ؛ أو خشية ضرر متوقع ؟

(١) ص ٧٠ عند الكلام على « كافة وقاطبة » من شرح درة الغواص ، للشهاب .

بل إن الضرورة هي التي تدفعنا إلى المخالفة ، وإن الضرر في الاستمساك بالقديم بغير تحفظ . وإذا لا مناص لنا من تعريب الأعلام والأجناس ؛ بصقل أو بغير صقل . وعندنا المجمع اللغوي الذي يمثل البلاد العربية كلها يقوم ببعض هذه المهمة ، ويقرأ ويهذب ما عرب به المتخصصون ؛ كي تتوحد الطرائق ، ويتم الاتفاق على الكلمات المعربة ، فلا تتعدد بتعدد الأفراد والبلدان . ولن يبذل من الجهد في هذا إلا القليل مما يبذل في اختيار الألفاظ العربية الملائمة على حسب خطته الحالية .

على أني أفضل أن نعدل عن تعريب الأسماء الطويلة كثيرة الحروف (كالبيولوجيا ، والجيولوجيا) وأوثر أن نختار لها أسماء عربية ، خفيفة الوقع على اللسان والآذان ؛ فراراً من الثقل . أما ما كان قليل الحروف ، قصير الرنين (ككلمة : فِلمٌ ، لُدشٌ ، مكنه ، قنصل . متر . يَرْدَه ، جَيَا كَتْ ، جِرْسٌ ، « فَيَلًا ، فِلَسَّة » جفنت — للآلة التي يستعين بها الطبيب في التوليد ، وآلاف مثلها) فالخير في تعريبه إن أردنا للغتنا بقاء وقوة ، ولا خير في البحث عن كلمات عربية له ، لأنها — فوق ما فيها من عُسر — لن تؤدي المعنى الدقيق إلا بإضافات وزيادات موضحة تنضم لكل كلمة . بل إنها مع هذه الزيادة لن تقوى على تأدية المراد إلا على وجه التقريب لا التحديد .

وفي التعريب فائدة قد تكون أجل فوائده ؛ هي إشاعة المصطلحات العلمية والفنية بين الناطقين بالعربية . وهي مصطلحات

عامة عالمية؛ تكاد تكون مشتركة بين العلماء، والباحثين، والمخترعين في مختلف البلاد المتحضرة؛ فمعرفة نصوصها تمكن الباحثين من معرفة مسمياتها الحقيقية معرفة دقيقة لا لبس فيها ولا إبهام؛ فيتابعون ما يدونه الفنيون عنها، وما يطرأ عليها في البلدان الأجنبية. والتعريب — وإن آثرناه — قد نعدل عنه أحياناً إلى اختيار أسماء عربية لكلمات أجنبية لا تحتاج ترجمتها إلى جهد وطول استقصاء؛ فهذا خير لا شك فيه، ولا ننصح بالخروج عليه. لكن البغيض الذميمة أن نتفرغ للبحث الدائب، والوقوف طويلاً أمام كل كلمة أجنبية بعيدة المدلول العربي، علّنا نجد لها مقابلاً في لغتنا، فذلك الداء العتياء.

لقد قال المجمع اللغوي في قراره الحاسم: (إنه يجيز استعمال بعض الألفاظ الأجنبية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم) فأى ضرورة أشد وأقسى مما نحن فيه؟ وأى دافع يدفعنا إلى الترجمة أقوى من دوافع المدنية الحاضرة؟ إن المجمع يوافق كما نوافق على التعريب، فكلاً نابها راض. ولكنه يطلب قبل تعريب الكلمة: الكدح المرهق، والسعي الدائب وراء كلمة عربية تقابلها. حتى إذا بدا العجز، وانبهرت الأنفاس — اطمأن للضرورة ووقعها؛ فأباح الممنوع. أما نحن فلا نرى مساعاً لهذا الإرهاق والإجهاد؛ بل نكتفي من البحث والاستقراء بالهيتين السريع، فإن وجدنا المقابل في يسر وراحة أخذناه، وإلا بادرنّا إلى التعريب.

وليس من الجرأة على اللغة ومكانتها القول بأن اختيار الألفاظ

العربية للمصطلحات الحديثة ليس له القيمة التي يتوهمها أنصارها ، وإني أسائل هؤلاء الأنصار : لماذا تعارضون وتخالفون ؟ .

قد يكون الاختلاف منتظراً حين نجد أنفسنا أمام نوعين من كلام العرب ، لكل منهما ظواهره التي تغاير ظواهر الآخر ، وأحد النوعين أشهر وأكثر نظائر من صاحبه ؛ فنفترق في الرأي — كعادتنا — فرقتين : واحدة تذهب إلى اتباع الأكثر ، جرياً وراء القياس ، وأخرى وراء السماع تعويلاً عليه ، بغير نظر إلى القلة والكثرة . لكن الشأن في التعريب مختلف ؛ فليس عندنا قليل وكثير نتردد في اتباع أحدهما دون الآخر . وإنما نحن أمام ألفاظ معربة ، وعمل سلكه العرب أنفسهم ، وليس لدينا ما يعارضه من أقوالهم أو أفعالهم . فلم لا نتبعهم ؟ وفيم الخلاف وليس أمامنا إلا نمط واحد مأثور ؟

فإن ساغ وقوع الخلاف حين يكون أمامنا مسموع كثير ومسموع قليل يغيّره في حكمه ، وتتردد في معرفة الأوتى منهما بالأخذ — فلن يسوغ هذا حين يكون المسموع نوعاً واحداً لا يختلف فيه الحكم .

وهل غاب عن هؤلاء الأنصار أن وضع اسم عربي لكلمة أجنبية فيه نقل للاسم من معناه «الوضعي» الأصيل إلى مسمى جديد لا تعرفه العرب؟ فأى فرق بين هذا وبين نقل الكلمة الأجنبية إلى اللغة العربية وكلاهما نقل تم وراء ظهر العرب، ومن غير أن يعلموا عنه شيئاً؟ وأمر آخر؛ هو أننا نسيء إلى اللغة العربية بالإسراف في

نقل أسمائها إلى المسميات الأجنبية ، لما يترتب على هذا من إشاعة الألفاظ المشتركة (وهى ألفاظ يشوبها الغموض من بعض نواحيها بسبب الاشتراك ، وإن قيل إنها متساوية الدلالة) . فوق ما فى ذلك من خطر كما من نبتّه إليه أحد المستشرقين بالمجمع اللغوى حين قال :^(١) « أرى أنه لا يجوز أن نأخذ كلمة عربية ونضعها لاصطلاح على خاص ؛ لأن ذلك يضيق دائرة اللغة . فى اللغة العربية كلمات كثيرة تؤدى معنى واحدا ؛ مثل النشر ، والإذاعة ، والإعلان . فإذا خصص النشر بشىء ، والإذاعة بشىء ، والإعلان بثالث — فإن هذه الكلمات الثلاث تخرج عن دائرة الاستعمال الأدبى العام ؛ فتضيق اللغة . ولذلك أرى ألا يسرف المجمع فى قصر الكلمات العامة على الاصطلاح الخاص . فإما أن نرجع إلى التعريب وإما أن نرجع إلى الاشتقاق » .

إن التعريب علاج يسير ؛ وهو على يسره باهر الأثر ؛ يمد اللغة بزاد صالح هى فى أشد الحاجة إلى بعضه ، ليدفع عنها فقرها المدقع فى عصر المخترعات والمبتكرات . ومن حمق الفقير المضيق عليه أن يجد الفسحة السائغة فيتأبى ، والسعة المباحة فيؤثر الضيق . والتعريب بالوجه الذى اقترحناه خير محض ، لا تشوبه شائبة ضرر ، أو فساد . وقد سبقنا إليه الأوربيون بمئات السنين ، فلم يفسد لغتهم ،

(١) هو الأستاذ « جب ، عضو مجمع فؤاد الأول (راجع محاضر انعقاد الدور الأول ص ٤٢٢)

ولم يصبها بأذى ، ولم نسمع منهم ما يزهدهنا فيه ، بل إنه أحسن إليها ،
وقدم لها من المعونة والقوة ما يجعلنا نبادر إليه ؛ مطمئنين لنتأججه ،
كما اطمأن الأجانب إليه ، ولم يخشوا منه على لغتهم إبادة أو ضعفاً .
بل إنه منحها نمواً وقوة كما أسلفنا . والشركل التشر في إهماله .
هذا ، وخطر الإهمال لا يقل عن خطر الإباحة بغير تقييد ،
فالبلاء في التطرف والإفراط ؛ سواء أكان ذلك في إباحة التعريب
إباحة مطلقة ، أو تحريمه تحريماً مطلقاً .

الاشتقاق والنحت

وهذان تابعان من توابع القياس ، وذيلان له .

١- فأما الاشتقاق فالحاجة إليه شديدة في مختلف العصور ، وبين سائر الطبقات ، ولاسيما المشتغلة بالفنون العملية ، والصناعات ، والاختراعات . ولهذا تشتد الحاجة إليه في فورة المدنية ، وزهو الحضارة ، ويكون التيسير فيه مطلوباً باحيداً .

ويعني هنا من المشتقات تلك السبعة المشهورة : (اسم الفاعل . اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، أفعال التفضيل ، اسم الزمان ، اسم المكان ، اسم الآلة) وقد وفاها القدماء حقها من البحث ، وسجلوا أحكامها وافية في المراجع الخاصة ؛ فلا حاجة لتكرار ما فُصِّلَوا ؛ ولاسيما التي تناولها المجمع اللغوي بالدراسة المتأنية ، والزيادة المفيدة^(١) . لكنني - بالرغم من تلك الدراسة - أرى المجال لا يزال يتسع للزيادة ، وفيه فسحة لمن شاء . وقد اخترت للكلام اليوم مسألتين هامتين :

« الأولى » تتصل بصيغة اسم الزمان والمكان ؛ فقد ظل الدارسون عصوراً طويلة يقتصرون في صياغتهما من الثلاثي على وزنه : « مَفْعَل » قياساً مطرداً . ولا يلجئون إلى « مَفْعَلَة » ،

(١) كصوع : « فعَّال » للبالغة من الثلاثي المتعدى وغيره ، وبعض أحكام خاصة « باسم المكان » واسم الآلة ... و ...

برغم النصوص العلمية القديمة التي تبيح لهم ذلك . وجاء المجمع اللغوي أخيراً فعرض لتلك النصوص وانتهى إلى قرار نصه :^(١)

« تصاغ « مفعلة » ، قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان ؛ سواء أكانت من الحيوان ، أم من النبات ، أم من الجماد . » . ففتح بذلك باباً من التيسير أمام المتعلمين والمترجمين ، والمشتغين بالعلوم الحضرية . ولكنه لم يفتحه على مصراعيه ، بل اكتفى بجانب منه . ذلك أنه اشترط أن يكون الاشتقاق من أسماء الأعيان وحدها ، دون أسماء المعاني . مع أن الحاجة ماسة إلى الاثنين ، ونصوص الأئمة السابقين تساعد على الاشتقاق منهما . فهذا شيخ النحاة ، وإمام البصريين « سيبويه » صاحب الكتاب يقول فيه :

« هذا باب ما يكون « مفعلة » لازمة لها الهاء والفتحة . وذلك إذا أردت أن يكثر الشيء بالمكان . وذلك قولك : أرض مَسْبُعة ، ومأسدة ، ومذأبة . وليس في كل شيء ، يقال ذلك^(٢) ، إلا أن تقيس شيئاً ، وتعلم أن العرب لم تتكلم به . » .

وهذا صاحب المسكلم في شرح المفصل يقول :

(١) ص ٥٣ الجزء الثاني من مجلة المجمع .

(٢) قال ابن سيده في النخص : « المعنى لم يقل العرب في كل شيء من هذا . فإن قست على ما تكلمت به العرب كان هذا لفظه » راجع جزء ٢ ص ٥٢ من مجلة المجمع .

« اعلم أنهم إذا أرادوا أن يذكروا كثرة حصول شيء بمكان
وضعوا له «مفعلة» مع لزوم التاء إياها . وهذا قياس مطرد في
كل اسم ثلاثي ؛ كقولك : أرض مسبعة ؛ أى : يكثر فيها السباع ،
ومأسدة ، أى : يكثر فيها الأسد ، ومذأبة ، أى : يكثر فيها الذئب ،
ومحياة ، أى : تكثر فيها الحية ، ومفعاة ، أى : تكثر فيها الأفعى . »
وغير هذين من المراجع التي تصرح بصوغ «مفعلة» للدلالة على
كثرة حصول « الشيء » بالمكان ؛ من غير أن تقيد ذلك « الشيء »
بأنه اسم عين كما قيده بعض المراجع الأخرى التي اعتمد عليها المجمع .
ولا أدرى سبباً لإيثاره التقييد على الإطلاق الذي فيه التوسعة والتيسير .
نعم إن الأمثلة التي وردت في المراجع اقتصررت على
الأعيان ؛ ولكن كثيراً من النصوص القاعدية الصريحة أطلقت
« الشيء » ولم تقيده بأنه اسم معنى ، أو اسم عين . فمن الخير أن ننتفع
بهذا الإطلاق ، ونبيح «مفعلة» وبخاصة إذا اشتدت إليها الحاجة ،
أو أزرها الاستعمال ؛ وأشاعها العرف ؛ كالمعلمة « لما يسمونه دائرة
المعارف » والمسيرة « لمكان البر » والمصححة « لمكان الصحة »
والمخطبة « لمكان الخطابة » والمعطفة « لمكان العطف » والمقراءة .
« لمكان القراءة » والمحنة « لمكان الخط » وهذه الكلمة من المسموعات
أيضاً - وأمثالها مما صاغه الناس أو بصوغونه مدفوعين بحوافز الحياة .
الثانية : « فعلى - ، مؤنث : أفعل .

كان المجمع اللغوي في إحدى جلساته^(١) يبحث عن كلمة عربية

(١) راجع ص ٤٣ من محاضر جلسات المجمع دور الانعقاد الثالث

تقابل كلمة « الميسر سكوب » ؛ الأجنبية ؛ فاقترح بعض الأعضاء « مجخلة الدقاق » (وهي التي نالت الاستحسان والإقرار) واقترح آخر الوحدة الدقيقة . وقال ثالث « الدُقِّي » ، مؤنث : « الأذق » ، على وزن : « صغرى » مؤنث : « أصغر » . ودار حوار مجمعي حول إباحة هذا الوزن ومنعه . فالمانعون يلوحون بحجتهم المكررة المرادة ؛ وهي أن كلمة « الدُقِّي » لم ترد عن العرب ، وأن ما ورد من صيغة : فُعُلى « مؤنث « أفعل » - قليل لا يقاس عليه ، وإذاً فاستعمال كلمة : « الدُقِّي » غير صحيح عند هؤلاء .

والمبيحون يقولون : لم لا نبيح : « عُلمسى » مؤنث : « أعلم » و « دُقِّي » مؤنث « أدق » ؛ تيسيراً ، و توسعة ، وتذليلاً للصعوبات التي تواجهنا ، وقياساً على الوارد ، وإن قل ؟ .

وطال النقاش ، ، وتردد على الألسنة لفظ : القياسى ، والسماعى والكثرة ؛ والقلة . من غير أن يتجه الباحثون لتحديد هذه الكثرة الطاغية التي لها السلطان الباطش فى كل بحث ، والتي انتهى الأمر بانتصارها هنا ؛ على ما بها من إبهام ، وغموض ، كما انتصرت فى مواطن أخرى كثيرة . وعجبت أن يلمس حضرات المجمعين الحاجة فى المصطلحات الحديثة إلى قياسية : « فُعُلى » فيفرون منها خوف ذلك السلاح الوهمى الذى يسمى : « الكثرة » وعدم توافرها هنا . ولا أدرى كيف لا تتوافر الكثرة المنشودة فيما نحن بسبيله

ومعنى منها — على الفجاءة، وبغير تتبع واستقصاء — الكلمات التالية:
العظمى، الصغرى، الكبرى، الوثقى، الفضلى. القُصوى،
الأولى، الجلى (أثنى: الأجلّ) الدنيا، الأخرى، العليا، السفلى،
الكُوسى (كثيرة الكياسة) الطولى (أثنى الأطول)
الضيقى (شديدة الضيق). وأنا زعيم بعشرات غيرها لو رجعت
إلى المعاجم اللغوية —

وهبنا لم نجد إلا ما قدمته عفو الساعة أليس فيه مَقْنَع للمتردد
في قياسيةُ فعلى؟ ألا يكفي هذا العدد لإثبات الكثرة في وزن
صيغةٍ ما لتصير معه قياسيةٌ؟ لشَدِّ ما كنت أريد توضيحاً جلياً
وتحديداً قاطعاً لهذه الكثرة المتحكمة، أو تسمحي في الأخذ بالنظائر
ولو كانت قليلة فيما لا يتصل بالحركات الإعرابية كما سبق أول الكتاب.
ولا يعوقنا عن إجازة « فعلى » غرابتها على الآذان،
أو خفاء معناها، فإن هذه الغرابة تزول بالاستعمال، والخفاء ينكشف
به، كما ينكشف بتفهم السياق الذى وردت فيه. وذلك شأن أكثر
الكلمات اللغوية غير المتداولة.

* * *

ب - وأما النحت فلم يضع له الأقدمون نظاماً بعينه، ولا ضابطاً
يجب الخضوع له. وكل ما قالوه: إن العرب قد تلجأ إلى
الاختصار فتصنع الكلمة الواحدة من الكلمتين أو الكلمات؛
تأخذ من هذه ومن تلك بعض حروفها، وتدع بعضاً آخر،

وتصوغ مما أخذته كلمة تستغنى بها عن تينك الكلمتين أو الكلمات .
من ذلك قولهم : « بسم الرجل » أى : قال بسم الله . و حولق أو
حوقل ، قال : لا حول ولا قوة إلا بالله . و طلق ، قال : أطال الله بقاءك .
وقد دار البحث أخيراً حول إباحته أو منعه ، فرأى رجال
الطب ، والصيدلة ، والعلوم الكيماوية ، والحيوانية ، والنباتية ،
وغيرها - فى إباحته وسيلة من خير الوسائل التى تساعدهم عند ترجمة
المصطلحات الأجنبية إلى اللغة العربية . تلك المصطلحات التى
يغلب عليها عند الفرنجة التركيب من كلمتين ، متمازتين مختصرتين ،
أو أكثر على طريقة تشبه النحت العربى ، فلو ترجمت الكلمتان
أو الكلمات ترجمة حرفية بغير اختصار لنشأ من ذلك اصطلاح
عربى طويل ، مركب من كلمتين ثقيلتين ، أو أكثر . أما إذا تناولناها
بالترجمة أو لا ثم بالنحت على الطريقة العربية السالفة - فإننا نصل إلى
اصطلاح عربى خفيف مقبول .

وحجة المانعين محفوظة مرادة ؛ هى أن الوارد منه محدود ضئيل
لا يسمح بالقياس . ويزيدون على ذلك أن المنحوت لا يظهر معناه
إلا لطائفة قليلة أو دون القليل ، ودخوله فى اللغة يؤدى بعد زمن
طويل أو قصير إلى حشوها بكلمات غير واضحة المعنى ، ولا مفهومة
الأداء ، ولا سيما إن زال المرادون له العارفون .

والحجتان واهيتان ، والتمحل فيهما واضح . فأما من جهة القلة
المسموعة فينفيها ما رواه ياقوت فى كتابه^(١) معجم الأدباء حيث

(١) ص ٢٨٦ ج ١ المزهر

قال: إن «عثمان بن عيسى النحوى سأل الظهير بن الخطير الفارسى عمياً وقع فى ألفاظ العرب على مثال شقحطب. فقال: هذا يسمى فى كلام العرب: «المنحوت». ومعناه: أن السكبة منحوتة من كلمتين؛ كما ينحت النجار خشبتين، ويجعلهما واحدة. فشقحطب: منحوت من شق حطب»^(١). فسأله عيسى أن يثبت له ما وقع من هذا المثال إليه؛ ليعول فى معرفتها عليه. فأملأها عليه فى نحو عشرين ورقة من حفظه، وسماها: «كتاب تنبيه البارعين على المنحوت من كلام العرب».

بل إن مذهب بعض اللغويين^(٢) «كابن فارس فى كتابه: فقه اللغة» أن أكثر الكلمات الزائدة على ثلاثة أحرف منحوت؛ كقول العرب للرجل الشديد: «ضبطر» من «ضبط وضبر» و«صلدم»، من «الصلد والصددم»....

ومن أمثله الواردة

حمدل الرجل	—	أكثر من: قول الحمد لله.
هيلل	»	أكثر من قول: لا إله إلا الله.
جعفد	»	قال: جعلنى الله فداءك.

(١) إن كانت «شقحطب» منحوتة من «شق حطب» فأين الحروف التى حذفت اختصاراً؟ إلا إن ضبطنا «شقحطب» بتخفيف القاف وإسكان الحاء فتكون إحدى القافين محذوفة. أو: أن الاختصار سيجىء فى باقى مشتقاتها وليس فيها

(٢) راجع ص ٢٨٥ ج ١ المزهرة

قال: حتى على الصلاة، حتى على الفلاح	—	حيعل الرجل
» أدام الله عزك .	—	» دمعز
» سبحان الله .	—	» سبجل
» حسبي الله .	—	» حسبل
» ما شاء الله كان .	—	» مشكن
» سلام عليكم .	—	» سمعل
» أطال الله بقاءك .	—	» طلبق
في النسبة لعبد شمس .	—	» عبشمى
» لعبد الدار .	—	» عبدرى
» لامرى القيس .	—	» مرقسى
» لعبد القيس .	—	» عبدقسى
» لتيم الله .	—	» تيملى
» إلى الشافعى وأبى حنيفة معاً .	—	» شفعتنى
» إلى أبى حنيفة مع المعتزلة .	—	» حنفلنتى

° ° °

وأما من جهة غموض معناه، وأنه لا يدرك إلا عند طائفة قليلة وأنه يزيد غموضاً بزوالهم — فالشأن فيه شأن الألفاظ المنحوتة المسموعة عن العرب؛ فإننا لا نفهم معناها إلا بتوقيف، وشأن سائر المصطلحات العلمية المختلفة، بل شأن كثير من الكلمات اللغوية؛ لا تدرك إلا بتوقيف وتلقين ورجوع إلى مظاهرها. ولا يغيب عنا أن الألفاظ المنحوتة التي نطالب بقياسيتها إنما تدول وتروج بين

طوائف معينة، تشدد حاجتهم إليها؛ فالأمر فيها كالأمر في باقي
المصطلحات المختلفة؛ سواء أكانت طبية، أم هندسية، أم نحوية، أم
بلاغية، أم كيمائية، أم غيرها... لا يعلمها إلا أهلها، ولهم وضعت،
وعليهم قصرت. أما غيرهم فلا يعينهم من أمرها شيء. وعلى هذا قامت
شئون الحياة العلمية كلها. وإذا انقرضت طائفة من الطوائف المتخصصة
المدركة لتلك المصطلحات فإن أخرى ستحل محلها، ولن يخلو الميدان
من أهله؛ إلا إذا انقرض معهم العلم أو الفن الذي كانوا به يشتغلون.
وعندئذ سيكون «اللفظ المنقرض» معروفا في تاريخ العلوم،
موضحا في المعاجم التي تسجل الكلمات ومعانيها على وجه الدقة لمن
أراد أن يستبين.

ويكون مثلها - والحال ما وصفنا - مثل الأسماء التي انقرضت
مسمياتها، وذهبت الأيام بمدلولاتها ولكنها لم تذهب بتلك الأسماء
ولم تمح عنها من بطون الكتب اللغوية والمراجع العلمية الخاصة التي
تسجل المصطلحات، وتاريخها، وتطورها، وما يتصل بها؛ فهي
باقية في انتظار من يبحث عنها للاستفادة بها، أو لمعرفة مساهمها.

لم يبق شك - بعدما تقدم - أن النحت سائغ مباح، وأن الوقوف
في طريقه تشديد لا يجد له سنداً من عقل، أو نقل، أو واقع. أما
طرائقه فوكولة للناحتين؛ يتخبرون منها ما يلائمهم، ويوافق
بحوثهم. وبهذا نفتح لهم باباً من التوسعة الحميدة؛ يعينهم في مهامهم،
ويأخذ بيدهم إلى حيث ينتجون ويفيدون.

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
اللغة العربية :	١
مراجعتها ، ما يبدو في تلك المراجع من العناية والتوفية	
براعة القدماء في إعدادها . أسماء بعضها	٢
علمائنا السابقون وتفردهم . نظراؤهم اليوم	٥
بعض الشواهب التي تسربت لتلك المراجع . كيف تسربت ؟	٥
القياس :	٨
أصله ، الحاجة إليه ، تطوره ، نشأة اللغة ، كيف تدرجت ؟	
ظهور اللحن ، نتأجه .	١٢
جمع اللغة .	١٤
كيف وُضع النحو ؟	١٥
القياس اللغوى .	١٦
ما يقتضيه هذا القياس .	١٧
١- العرب الذين تصح محادثتهم ، قرار المجمع في ذلك .	١٨
مناقشة المخالفين ، الكلام في التوثيق اللغوى ، صعوبته اليوم .	١٩
الرد على بحث خاص في التوثيق اللغوى	٢٢
ب - تفاوت العرب في صحة القول . . . وعدم تفاوتهم . إيضاح	٢٤
الرأى في ذلك . الأدلة	
اختلاف اللغة في القبيلة الواحدة . سببه والرأى فيه	٢٧
ابتكار العربى ، وخلقها الكلمات	٢٨

الموضوع	رقم الصفحة
سعة اللغة ، ضياع بعضها أو اختفاؤه عن فريق من أهلها	٢٩
تلخيص بعض الحقائق السابقة ، إيضاح المطرد ، والشاذ ، والقياسي ، والسماحي .	٣١
جبرى النحاة وراء اللغويين ، وأثر ذلك في اضطراب النحو .	٣٣
الكوفيون أقرب إلى الصواب والعقل في كثير من أحكامهم ، السبب .	٣٤
تشدد البصريين وأثره السيء	٣٦
تأويل بعض الآيات القرآنية لتطابق القواعد . أمثلة .	٣٧
مناقشة المتأولين . الأدلة التي تخالفهم	٣٩
مناقشة الرأي القائل : إن القرآن قديحوى القياسي ، وغير القياسي ...	٤٤
القرآن من حيث الاستشهاد به .	٤٩
سبب الخلاف في الاستشهاد ، وفي كثرة الآراء النحوية	٤٩
تقصير النحاة الأولين ، وما كان يجب عليهم . العلاج	٥٠
النحو الخاص ، والنحو العام الموحد ، طريقة وضع كل ، مزاياه وعيوبه . أيهما أحق بالاختيار ، أفضل الوسائل لاستنباط أحكامه	٥١
مناقشة الرأي الداعي إلى « نحو » يقارب العامية وخطره	٥٧
التعليل :	٥٩
النحاة والتعليل ، سببه وضرره ، أمثلة منه	
تأويلات النحاة وتعارضها مع رأى البلاغيين ،	٦٦
أمثلة أخرى لتعسف التعليل	٦٩
رأى بعض الأئمة القدامى في العلل النحوية	٧٠

الموضوع	رقم الصفحة
التعريب	٧٥
تعريفه ، رأى القياسيين فيه ، حججهم .	
رأى السماعيين ، حججهم	٧٨
الرد على السماعيين	٧٩
رأى المجمع ومناقشته .	٨٢
القول الفصل ومناقشة المخالفين أيضاً . الأدلة	٨٤
الاشتقاق والنحت	
١ - الاشتقاق :	٩٢
الحاجة إليه ، بعض نواحي الاستزادة منه ، قياسية : « مفعلة ، للمكان ،	٩٢
« وفعلى ، مؤنث : « أفعل » . الأدلة على ذلك .	
ب - النحت :	٩٦
معناه ، الرأى فيه ، الرد على المعارضين ،	
أمثلة من المسموع .	

T

Handwritten text, possibly a name or title, located at the top center of the page.

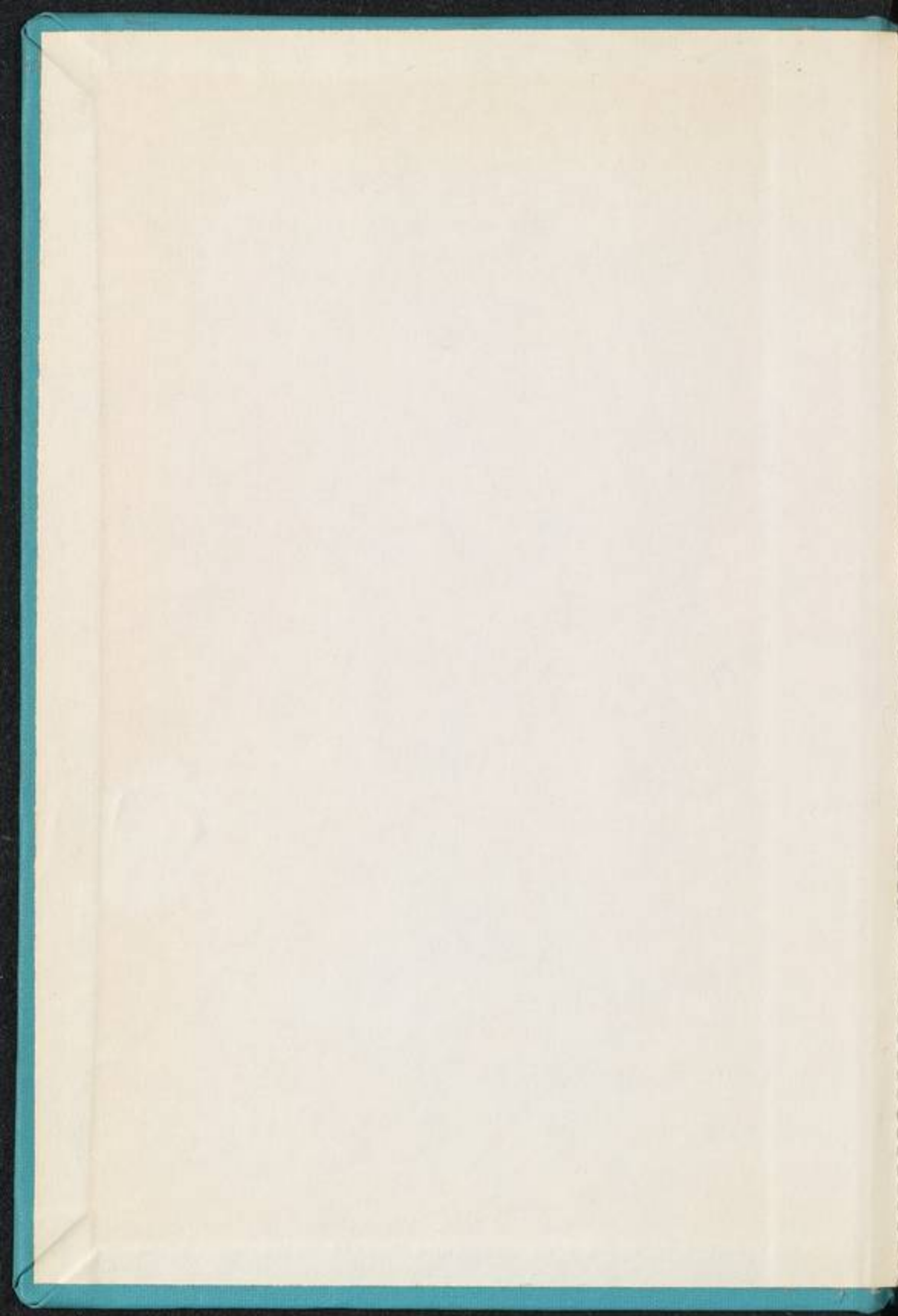
Back

B

*PB-36057-SB
5-07T
CC

5906





NYU - BOBST



31142 00222 4957

PJ6075 .H3

Ra'y fi ba